صورة فريق التقييم الوطني اثناء ورشة التقييم ٢٠٢١ (المصدر: فريق التقييم)

تقييم مخاطر الإرهاب على قطاع المنظمات غير الهادفة للربح في الأردن

المرحلة الأولى

تقييم المخاطر الكامنة

مارس ٢٠٢٢

جدول المحتويات

الملخص التنفيذي..... ٣

أولا: الخلفية عن عملية التقييم..... ٦

1.1 التزام الأردن ضمن مجموعة العمل المالي..... ٦
2.1 حول عملية التقييم..... ٧

ثانيا: المنهجية ٩

ثالثا: المنظمات غير الهادفة للربح وفقًا لمجموعة العمل المالي..... ١٢

١.٣ المنظمات غير الهادفة للربح التي تقع ضمن تعريف مجموعة العمل المالي..... ١٢
٢.٣ تحديد المنظمات غير الهادفة للربح في الأردن وفقًا لتعريف مجموعة العمل المالي..... ١٢

رابعا: نبذة وملاحظات عن المنظمات غير الهادفة للربح في الأردن التي ينطبق عليها تعريف مجموعة العمل المالي ١٤

١.٤ نبذة عن المنظمات غير الهادفة للربح في الأردن التي ينطبق عليها تعريف مجموعة العمل المالي..... ١٤
٢.٤ ملاحظات عامة عن القطاع ١٥

خامساً: طبيعة تهديد تمويل الإرهاب للمنظمات غير الهادفة للربح في الأردن..... ٢١

١.٥ الأردن وتهديد تمويل الإرهاب ٢١
٢.٥ تقييم تهديد تمويل الإرهاب في الأردن..... ٢١
٣.٥ تقييم تهديد تمويل الإرهاب للمنظمات غير الهادفة للربح في الأردن ٢٢
٤.٥ تحديد طبيعة التهديد: ٢٣

الباب السادس: تحديد المنظمات غير الهادفة للربح التي يُحتمل أن تكون "أكثر عرضة لخطر" تمويل الإرهاب..... ٢٥

١.٦ تقييم خطر تمويل الإرهاب ٢٥
٢.٦ تحديد ميزات وأنواع المنظمات غير الهادفة للربح التي من المحتمل أن تكون "معرضة لخطر" تمويل الإرهاب ٢٩
٣.٦ التقييم النهائي للخطر الكامن في المنظمات غير الهادفة للربح في الأردن ٢٩

الملخص التنفيذي

١. تم إجراء تقييم المخاطر بتكليف من الحكومة الأردنية كجزء من التزامها كعضو في الشبكة العالمية لمجموعة العمل المالي (فاتف) لمكافحة تمويل الإرهاب.[1] وقد تم إجراء تقييم المخاطر باستخدام منهجية وضعتها شركة "جرين آكر " (Greenacre Associates)، وقد تم الإشراف والموافقة على تقييم المخاطر من قبل فريق تقييم محلي مؤلف من ١٥ كيانًا من ممثلين من الجهات الحكومية وغير الحكومية، وقاد عملية جمع وتحليل البيانات وإصدار التقرير شركة إدماج لاستشارات التنمية والتدريب، وذلك من خلال توفير الدعم التقني من شركة "جرين آكر (Greenacre Associates) وبتمويل من المركز الدولي للقانون غير الهادف للربح (ICNL).

٢. يهدف التقييم إلى إجراء مراجعة شاملة لفهم طبيعة وخصائص المنظمات غير الهادفة للربح التي تقع ضمن خطر الاستغلال في تمويل الإرهاب وطبيعة التهديد الذي تتعرض له.

٣. يستوفي تقييم المخاطر المتطلبات الأساسية لمجموعة العمل المالي فيما يتعلق "بالتوصية رقم ٨" والنتيجة المباشرة ١٠". وبالتحديد تستوجب الفقرة ٨.١ من منهجية مجموعة العمل المالي من الدول ما يلي:

(أ) "تحديد المجموعة الفرعية من المنظمات التي ينطبق عليها تعريف مجموعة العمل المالي للمنظمات غير الهادفة للربح، .... وتحديد خصائص وأنواع المنظمات غير الهادفة للربح التي يُرجح أن تكون أكثر عرضة لمخاطر الاستغلال في تمويل الإرهاب، بحكم أنشطتها أو خصائصها".

(ب)" تحديد طبيعة التهديدات التي تشكلها الكيانات الإرهابية على المنظمات غير الهادفة للربح المعرضة للخطر، بالإضافة إلى الطريقة التي تقوم بها الجهات الفاعلة الإرهابية باستغلال تلك المنظمات".

٤. تضمنت عملية جمع البيانات استبيان شارك فيه ١١ مؤسسة حكومية وستة مؤسسات مالية، وإجراء مسح عبر الهاتف مع ٦٨٩ منظمة غير هادفة للربح، مراجعة للتشريعات المحلية، مراجعة مكتبية للتقارير المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الأردن، والبحث عن المعلومات الثانوية ومصادر البيانات.

٥. حدد تقييم المخاطر الأنواع السبع التالية من المنظمات غير الهادفة للربح التي ينطبق عليها تعريف مجموعة العمل المالي للمنظمات غير الهادفة للربح كالتالي:

الجدول ١: المنظمات غير الهادفة للربح في الأردن التي ينطبق عليها تعريف مجموعة العمل المالي (المصدر: فريق التقييم) المحلي)

الرقم	النوع	القانون ذي الصلة	السلطات المختصة	العدد الكلي
1	الجمعيات المحلية	قانون الجمعيات رقم ٥١ لسنة ٢٠٠٨ وتعديلاته	سجل الجمعية و١٤ وزارة مختصة	6605
2	فروع الجمعيات الأجنبية	قانون الجمعيات رقم ٥١ لسنة ٢٠٠٨ وتعديلاته	سجل الجمعية و١٤ وزارة مختصة	222
3	الشركات غير الهادفة للربح	قانون الشركات رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته نظام الشركات غير الربحية رقم 73 لسنة 2010وتعديلاته	دائرة مراقبة الشركات	1380
4	المراكز الإسلامية التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	نظام المراكز الإسلامية رقم ١٠٧ لسنة 2020	وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية.	1500
5	المؤسسات الطوعية لإعمار المدن التابعة للبلديات	قانون المؤسسات التطوعية لإعمار المدن رقم (٦٠) لسنة ١٩٨٥	وزارة الإدارة المحلية	12

[1] الأردن عضو في مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مينا فاتف.

6	الكنائس	قانون رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٤ (قانون مجالس الطوائف المسيحية)	مجالس الطوائف المسيحية ومجلس الوزراء المعينين من قبل رؤساء المجالس.	33
7	المساجد	قانون وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية رقم ٣٢ لسنة ٢٠٠١ وتعديلاته.	لجان المساجد التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية	625

٦. أجمعت الأدلة النوعية على أن المنظمات غير الهادفة للربح تواجه العديد من التهديدات المحتملة، والتي تم تقييمها جميعها على أنها **منخفضة المستوى** كما هو مبين تالياً:

طبيعة تهديد تمويل الإرهاب للمنظمات غير الهادفة للربح في الأردن

المخاطر التي تمثل تهديد رئيسي لتمويل الإرهاب في المنظمات غير الهادفة للربح في الأردن هي:

١. التهديدات الإرهابية الجيوسياسية في الأردن
٢. الأفراد المحرضين من أيديولوجيات متطرفة

الطرق المحتملة لإساءة استخدام الإرهابيين للمنظمات غير الهادفة للربح هي:

١. تجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب، خاصة بالنزاعات المشتعلة في المنطقة
٢. يمتلك الشخص الذي لديه ارتباطات بالإرهاب منظمة غير هادفة للربح أو يتحكم فيها أو يديرها [١].
٣. يتم توظيف الشخص الذي له صلة بالإرهاب من قبل منظمة غير هادفة للربح
٤. إنشاء منظمات وهمية غير ربحية لدعم أو كواجهة لقضايا الجماعات الإرهابية.
٥. المنظمات غير الهادفة للربح التي تقوم بتحويل الأموال إلى الخارج لدعم الجماعات الإرهابية من خلال الدعم النقدي أو اللوجستي.

٧. أشار تقييم "المخاطر الكامنة" إلى القليل من الأدلة التي قد تشير إلى أن تمويل الإرهاب يمثل مشكلة كبيرة لغالبية المنظمات غير الهادفة للربح في الأردن، حيث يوجد حالتان معروفتان فقط ترتبطان بالمنظمات غير الهادفة للربح بحادثة تمويل إرهابي محتملة.

٨. إلا أن التقييم حدد ثمانية عوامل خطر محتملة، ستة منها مرتبطة على الأرجح بزيادة التعرض لمخاطر تمويل الإرهاب. وفي هذا السياق، تم تقييم المخاطر الكامنة لإساءة تمويل الإرهاب في المنظمات غير الهادفة للربح في الأردن وفقًا لمستوى المخاطر وانتشارها والجدول المرفق ادناه يبين هذه العوامل ومستوى هذه المخاطر بالنسبة إلى احتمالية تكرارها.

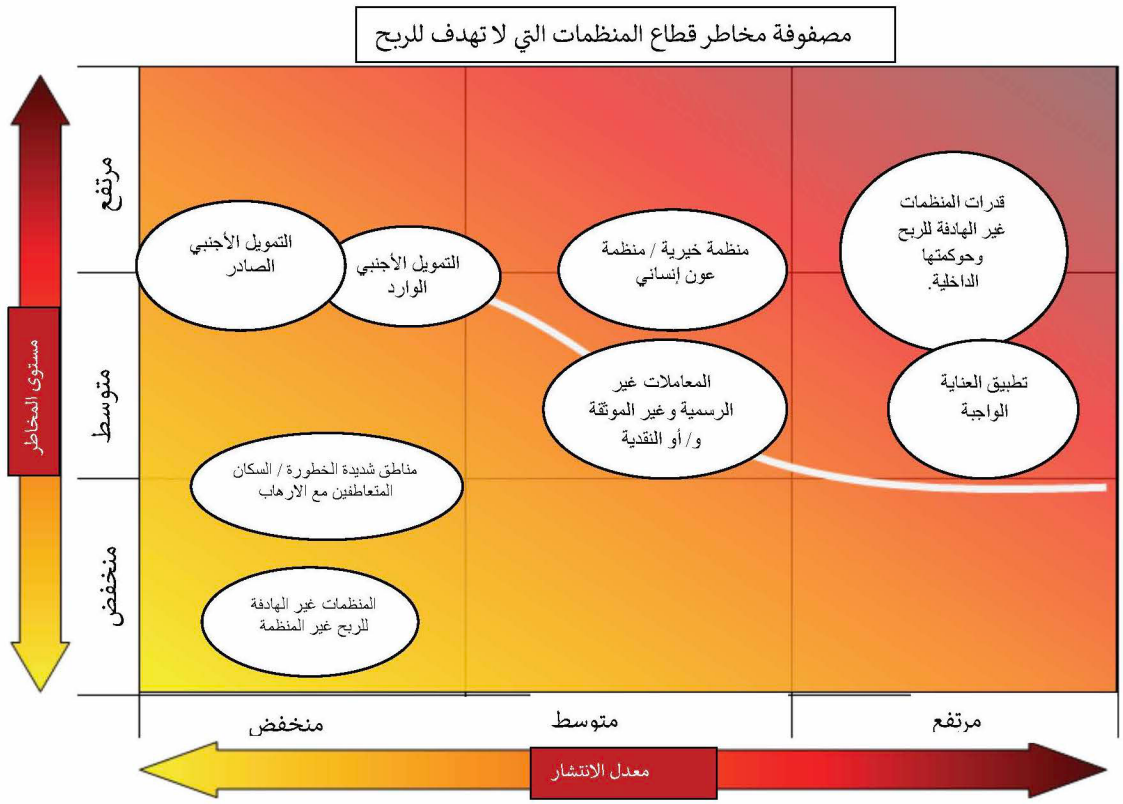

٩. بعد إتمام المراجعة الوافية، لم نجد الكثير من الأدلة التي قد تشير إلى أن تمويل الإرهاب يمثل مشكلة كبيرة لغالبية المنظمات غير الهادفة للربح في الأردن، حيث أن هنالك حالتان معروفتان فقط تربط المنظمات غير الهادفة للربح بحادثة تمويل إرهابي محتملة. ومع ذلك يواجه الأردن العديد من التهديدات الإرهابية الهامة التي من المحتمل أن تؤثر على المنظمات غير الهادفة للربح كغيرها من أجزاء المجتمع.

١٠. وفي هذا السياق، تم تقييم المخاطر الكامنة لإساءة تمويل الإرهاب في المنظمات غير الهادفة للربح في الأردن على أنها منخفضة – متوسطة.

المخاطر الكامنة لتمويل الإرهاب في المنظمات غير الهادفة للربح في الأردن

منخفضة-متوسطة

أولا: الخلفية عن عملية التقييم

1.1 التزام الأردن ضمن مجموعة العمل المالي

١. "مجموعة العمل المالي(فاتف) هي الهيئة الدولية المعنية بوضع معايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، و يتعلق قسمين رئيسيين من هذه المعايير بالمنظمات غير الهادفة للربح، وهما "التوصية رقم ٨" و "النتيجة المباشرة ١٠".[٢] حيث يتطلب كلاً من "التوصية رقم ٨" و "النتيجة المباشرة ١٠" من الدول الأعضاء، كخطوة أولى، تحديد المنظمات التي تقع ضمن تعريف مجموعة العمل المالي كمنظمة غير الهادفة للربح، واستخدام كافة مصادر المعلومات ذات الصلة في تحديد خصائص وأنواع المنظمات غير الهادفة للربح التي تضعها طبيعة أعمالها أو خصائصها في خطر إساءة توظيفها لصالح تمويل الإرهاب.

٢. يعد الأردن عضواً في مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (MENA FATF)؛ وقد نشرت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA FATF) تقرير التقييم المتبادل والذي يبين مدى امتثال الأردن لمعايير المجموعة في عام ٢٠١٩.[3] حيث منح التقرير الأردن تقييم غير ممتثل للتوصية رقم "٨" ومستوى "متدني من الفعالية" للنتيجة المباشرة ١٠"، وقد أشار التقرير لوجود الإشكاليات التالية:

أ. لم تحدد السلطات الأردنية المجموعة الفرعية للمنظمات غير الهادفة للربح التي تقع ضمن تعريف مجموعة العمل المالي للمنظمات غير الربحية لتحديد سمات وأنواع المنظمات غير الهادفة للربح التي من المرجح أن تكون معرضة لخطر تمويل الإرهاب.
ب. لم تقم السلطات الأردنية بتحديد طبيعة التهديدات التي تشكلها الكيانات الإرهابية على المنظمات غير الهادفة للربح، كما لم تقم بالنظر في كيفية قيام الجهات الإرهابية باستغلال تلك المنظمات.
ت. لم توفر السلطات الأردنية ما يفيد قيامها بمراجعة مدى ملاءمة التدابير المفروضة على منظماتها غير الهادفة للربح التي يمكن استغلالها في دعم تمويل الإرهاب، لاتخاذ الإجراءات المناسبة والفعالة لمعالجة المخاطر المحددة.
ث. لا يوجد لدى الأردن الأساس القانوني لإعادة تقييم قطاع المنظمات غير الهادفة للربح بشكل دوري من خلال مراجعة المعلومات المستجدة حول نقاط الضعف المحتملة في القطاع والتي يمكن استغلالها للأنشطة الإرهابية لضمان التنفيذ الفّعال للإجراءات.
ج. الوصول إلى قطاع المنظمات غير الهادفة للربح من أجل التوعية ضعيف للغاية بسبب العدد المحدود من ورش العمل التدريبية والبرامج التعليمية التي تقدمها الحكومة.
ح. السلطات الأردنية لم تتعاون مع المنظمات غير الهادفة للربح في إطار تطوير الممارسات الفضلى بما يتعلق بمجابهة خطر اساءة تمويل الإرهاب وحمايتهم من هذا الخطر.
خ. السلطات الأردنية لم تقم بإجراء عمليات الإشراف والمراقبة على المنظمات غير الهادفة للربح استنادا لمخاطر تمويل الإرهاب على هذا القطاع.
د. لا تقوم السلطات الأردنية بمراقبة التزام المنظمات غير الهادفة للربح بتنفيذ متطلبات هذه التوصية.
ذ. عدم وجود عقوبات على مخالفة متطلبات التوصية ٨.
ر. ضعف توافر آلية تعاون وتنسيق ومشاركة المعلومات بين السلطات المعنية.
ز. ضعف توافر الخبرات والكفاءات اللازمة للتحقيق مع المنظمات المشتبه بها.
س. ضعف وصول السلطات الأردنية إلى المعلومات الادارية والمالية للمنظمات الخاضعة للتحقيق.
ش. لا يوجد آلية للتحقق من مشاركة كافة المعلومات ذات الصلة في حال الاشتباه بإحدى المنظمات غير الهادفة للربح.
ص. ضعف وجود إجراءات مناسبة للاستجابة للطلبات الدولية للحصول على معلومات بشأن الاشتباه في تمويل الإرهاب في المنظمات غير الهادفة للربح.

---

[٢] للاطلاع على الملحق٢: توصيات مجموعة العمل المالي ذات الصلة بالمنظمات غير الهادفة للربح.
[3] مينا فاتف، إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تقرير التقييم المتبادل للمملكة الأردنية الهاشمية. متاح باللغة الإنجليزية عبر الرابط: https://bit.ly/3gRSswO

2.1 حول عملية التقييم

٣. يهدف هذا التقييم إلى إجراء نظرة شاملة لتحديد أيّ من خصائص وأنواع هذه المنظمة هي الأكثر عرضة لخطر استغلالها في عمليات تمويل الإرهاب بالإضافة إلى تحديد طبيعة هذا التهديد.

٤. تم تضمين أفضل الممارسات لتقييم المخاطر لقطاع المنظمات غير الهادفة للربح في إرشادات تقييم مخاطر تمويل الإرهاب الصادرة عن مجموعة العمل المالي (فاتف، ٢٠١٩)[٤]. كما توفر الإرشادات التي تعنى بتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الوطني (فاتف، ٢٠١٣)[٥] توجيهات حول تقييم المخاطر بشكل عام.

٥. بني تقييم المخاطر هذا بشكل كبير على متطلبات مجموعة العمل المالي وإرشاداتها، حيث تنص الفقرة ٨.١ في منهجية مجموعة العمل المالي على أن الدول مطالبة بما يلي:

أ) *"دون الإخلال بمتطلبات التوصية١، وحيث أنه لا تعتبر جميع المنظمات غير الهادفة للربح ذات مخاطر كامنة مرتفعة (بعضها قد يمثل مخاطر منخفضة أو لا يشكل أي مخاطر على الاطلاق)، تحديد المجموعة الفرعية من المنظمات التي يشتمل عليها تعريف مجموعة العمل المالي للمنظمات غير الهادفة للربح واستخدام كل مصادر المعلومات ذات الصلة بغرض تحديد خصائص وأنواع المنظمات غير الهادفة للربح التي يرجح أن تكون معرضة بحكم أنشطتها أو خصائصها، لخطر الاستغلال بهدف تمويل الإرهاب"* [6].

ب) *"تحديد طبيعة التهديدات التي تشكلها الكيانات الإرهابية على المنظمات غير الهادفة للربح المعرضة للخطر وكيف تقوم الجهات الفاعلة الإرهابية باستغلال تلك المنظمات"*.[٧]

ت) *"مراجعة مدى ملاءمة الإجراءات، بما يشمل القوانين والانظمة المحلية المتعلقة بالمجموعة الفرعية من قطاع المنظمات غير الهادفة للربح التي يمكن استغلالها في دعم تمويل الإرهاب، للتمكن من اتخاذ إجراءات مناسبة وفعالة لمعالجة المخاطر المحددة"*؛[٨]

ث) *"القيام بشكل دوري بإعادة تقييم للقطاع من خلال مراجعة المعلومات المستجدة حول نقاط الضعف المحتملة في القطاع والتي يمكن استغلالها للأنشطة الإرهابية لضمان التنفيذ الّفعال للإجراءات"*.[٩]

٦. يركز التقييم على الفقرات١.٨ (أ) و(ب) لتقييم المخاطر الكامنة لاستغلال المنظمات غير الهادفة للربح، على النحو التالي:

الفقرة	المتطلب	الجزء المعني
١.٨ (أ)	تحديد الفئة من المنظمات التي تقع تحت تعريف مجموعة العمل المالي كمنظمة غير الهادفة للربح.	الباب الثالث: "نطاق التقرير"
١.٨ (أ)	تحديد صفات وأنواع المنظمات غير الهادفة للربح التي تعرضها طبيعة أعمالها أو خصائصها إلى خطر إساءة توظيفها لصالح تمويل الإرهاب.	الباب السادس: "تحديد المنظمات غير الهادفة للربح المحتمل تعرضها لخطر تمويل الإرهاب"
١.٨ (ب)	تحديد طبيعة المخاطر التي تفرضها الكيانات/المنظمات الإرهابية على المنظمات غير الهادفة للربح المعرضة لهذه المخاطر، بالإضافة إلى الطريقة التي يقوم بها الإرهابيون بإساءة توظيف هذه المنظمات.	الباب الخامس: "تحديد طبيعة التهديد"

٧. ولغرض هذا التقرير، تم استخدام خمسة مستويات لتقييم المخاطر المتبقية وهي: منخفض، منخفض -متوسط، متوسط، متوسط - مرتفع، مرتفع.

---

[٤] دليل تقييم مخاطر تمويل الإرهاب (فاتف ،٢٠١٩)، متاح عبر الرابط (باللغة الانجليزية): https://bit.ly/337hg0C

[٥] إرشادات مجموعة العمل المالي: تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى الوطني، متاح على الرابط (باللغة الانجليزية): https://bit.ly/3zWaB5o

[6] ٨,١ (أ)، المذكرة التفسيرية للتوصية ٨، متاح على الرابط: https://bit.ly/3xZFB3Q

[٧] ٨,١ (ب)، المذكرة التفسيرية للتوصية ٨، متاح على الرابط: https://bit.ly/3xZFB3Q

[٨] ٨,١ (ج)، المذكرة التفسيرية للتوصية ٨، متاح على الرابط: https://bit.ly/3xZFB3Q

[٩] ٨,١ (د)، المذكرة التفسيرية للتوصية ٨، متاح على الرابط: https://bit.ly/3xZFB3Q

٨. تم إجراء تقييم المخاطر باستخدام منهجية وضعتها شركة "جرين آكر (Greenacre Associates) "وقد تم الاشراف والموافقة على تقييم المخاطر من قبل فريق تقييم محلي مؤلف من ١٥ كيانًا ممثلين من الجهات الحكومية وغير الحكومية، وقاد عملية جمع وتحليل البيانات وإصدار التقرير شركة إدماج لاستشارات التنمية والتدريب، وذلك من خلال توفير الدعم التقني من شركة "جرين آكر (Greenacre Associates)وبتمويل من المركز الدولي للقانون غير الهادف للربح (ICNL).

٩. قائمة فريق التقييم المحلي، والتي تمثل المشاركين من الحكومة والمنظمات غير الهادفة للربح:
   ١. البنك المركزي الأردني
   ٢. دائرة مراقبة الشركات
   ٣. وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية.
   ٤. وزارة التنمية الاجتماعية
   ٥. سجل الجمعيات
   ٦. وزارة الداخلية
   ٧. دائرة المخابرات العامة
   ٨. وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
   ٩. الاتحاد العام للجمعيات الخيرية (منظمة غير هادفة للربح)
   ١٠. مركز الحياة -راصد (منظمة غير هادفة للربح)
   ١١. مركز نحن نشارك لتنمية المجتمع المدني (منظمة غير هادفة للربح)
   ١٢. مؤسسة فواصل لتنمية المجتمع المدني ((منظمة غير هادفة للربح)
   ١٣. مركز نحن ننهض للتنمية المستدامة (منظمة غير هادفة للربح)
   ١٤. الهيئة الخيرية الاردنية الهاشمية (منظمة غير هادفة للربح)
   ١٥. تكية أم علي (منظمة غير هادفة للربح)

ثانيا: المنهجية

١. يستخدم تحليل المخاطر الحالي بيانات كمية ونوعية، وبحسب إرشادات مجموعة العمل المالي[10]. حيث يسعى فريق التقييم من خلال ذلك إلى ضمان منح البيانات النوعية القيمة المعهودة لها، وخاصة في ظل قلّة البيانات الكمية لقطاع تمويل الإرهاب ضمن قطاع المنظمات غير الهادفة للربح في الأردن.

٢. وقبل البدء بعملية التقييم، تم تدريب فريق التقييم المحلي على منهجية وإعداد تقرير التقييم خلال الفترة ٢٧ - ٢٨ تموز/يوليو ٢٠٢١، وخلال الفترة ٨ - ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، واستهدف التدريب إشراك الفريق في عملية جمع البيانات وإعدادهم لمراجعة نتائج التقييم ومخرجاته بمجرد صياغته.

٣. تضمنت عملية جمع المعلومات ما يلي:

١. **استبيان يستهدف الجهات الحكومية والمؤسسات المالية المحلية،** والذي استجاب له ١١ جهة حكومية وست بنوك (مبينة أدناه) خلال الفترة ٣/٧ – ٢٠٢١/٤/٦، وتضمن الاستبيان أسئلة حول: (١) إدانات طالت منظمات غير هادفة للربح أو وكلائها لارتكابهم جرائم تمويل الإرهاب أو جرائم أخرى لها صلة بالإرهاب، (٢) قضايا مرفوعة على منظمات غير هادفة للربح أو وكلائها لارتكابهم جرائم تمويل الإرهاب أو جرائم أخرى لها صلة بالإرهاب، (٣) تدخلات تنظيمية لمنظمات غير هادفة للربح أو وكلائها لارتكابهم جرائم تمويل الإرهاب أو جرائم أخرى لها صلة بالإرهاب، (٤) أية تحقيقات نشطة أو مغلقة مع المنظمات غير الهادفة للربح أو وكلائها لارتكابهم جرائم تمويل الإرهاب أو جرائم أخرى لها صلة بالإرهاب (٥) تقارير المعاملات المشبوهة / تقارير الأنشطة المشبوهة التي لها علاقة بالمنظمات غير الهادفة للربح، (٦) طلبات المساعدة القانونية المتبادلة المتعلقة بالمنظمات غير الهادفة للربح، و(٧) دراسات حالة عن إساءة تمويل الإرهاب في المنظمات غير الهادفة للربح.

المؤسسات الحكومية	المؤسسات المالية (المصارف)
١. وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	١. بنك صفوة الإسلامي
٢. البنك المركزي الأردني	٢. البنك الأردني الكويتي
٣. دائرة المخابرات العامة	٣. سيتي بنك، الأردن
٤. وزارة العدل	٤. بنك القاهرة عمان
٥. سجل الجمعيات	٥. البنك العربي
٦. وزارة التنمية الاجتماعية	٦. بنك الاستثمار العربي الأردني
٧. وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية.	
٨. دائرة مراقبة الشركات	
٩. وزارة البيئة	
١٠. وزارة السياحة والآثار	
١١. مديرية القضاء العسكري	

٢. **إجراء استبيان عبر الهاتف استهدف ٦٨٩ من المنظمات غير الهادفة للربح** حول تصورات مخاطر تمويل الإرهاب وفعالية التدابير المتبعة للتخفيف منها. وتم تقسيم المنظمات غير الهادفة للربح لفئتين هما: الجمعيات المحلية (والذين يمثلون ما يقارب ٧٢٪ من القطاع) ومنظمات أخرى غير هادفة للربح، حيث تم تقسيم هذه الفئة إلى ست أنواع: فروع الجمعيات الأجنبية، الشركات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح، المراكز الإسلامية، مؤسسات إعادة الإعمار التابعة للبلديات، الخدمات الرعوية والأديرة والكنائس، والمساجد. ويلخص الجدول أدناه معلومات حول العينة التي تم اختيارها.

تقوم المنهجية التي تم اختيارها على اختيار عينة عشوائية من المنظمات غير الهادفة للربح في الأردن لتنفيذ الاستبيان، وقد تم تحديد حجم العينة بدرجة ثقة تبلغ ٩٥٪ ونسبة خطأ ٥٪[11] ، وقد تم اختيار المستجيبين ضمن

---

[10] "قد تبدو التقييمات الكمية (أي التي تعتمد في الغالب على الإحصاءات) أكثر موثوقية وهناك إمكانية لتكرارها مع الوقت، إلا أن الافتقار إلى البيانات الكمية المتاحة في مجال تمويل الإرهاب/غسل الأموال يجعل من الصعب الاعتماد على هذه المعلومات بشكل حصري. كما قد لا يتم التعبير عن المعلومات المتعلقة بجميع العوامل ذات الصلة أو شرحها في شكل رقمي أو كمي، وهناك خطر أن تكون تقييمات المخاطر التي تعتمد بشكل كبير على المعلومات الكمية منحازة نحو المخاطر التي يسهل قياسها وإقصاء تلك التي تتضمن معلومات كمية ليست متاحة بسهولة. بناءً على هذه الأسباب، من الأفضل دعم تقييم مخاطر تمويل الإرهاب/غسل الأموال بالمعلومات النوعية ذات الصلة، والمعلومات الاستخباراتية وآراء الخبراء ومدخلات القطاع الخاص ودراسات الحالة والتقييمات ذي الطابع الرئيسي ودراسات الأنماط وغيرها من تقييمات المخاطر (الإقليمية أو فوق الوطنية)، بالإضافة إلى أي بيانات كمية متاحة ". الفقرة ٣٠-٣١، فاتف ٢٠١٣ إرشادات مجموعة العمل المالي: تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى الوطني، متاح على الرابط: https://bit.ly/3zWaB5o

[11] تم تحديد حجم العينة بمن خلال البرنامج عبر الرابط التالي: https://www.calculator.net/sample-size-calculator.html

نفس العينة بناءً على أرقام عشوائية باستخدام مولد أعداد شبه عشوائي [12] والذي أنتج بدوره تمثيلًا نسبيًا مختلفًا لإجمالي الإجابات.

الجدول ٢: ردود الاستبيان وفقاً للنوع القانوني (المصدر: إستبيان تقييم مخاطر تمويل الإرهاب لقطاع المنظمات غير الهادفة للربح)

النوع	الردود		العدد الكلي[١٤]	النسبة[١٣]
الجمعيات المحلية	497	٤٩٧	٦٦٠٥	72.13%
المنظمات غير الهادفة للربح الأخرى				
٢,١ فروع الجمعيات الأجنبية	١٧	١٩٢	222	2.47%
٢,٢ الشركات غير الهادفة للربح	٢٤		١٣٨٠	3.48%
٢,٣ المراكز الإسلامية المرخصة من قبل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	٣٣		1500	4.79%
٢,٤ مؤسسات إعادة الإعمار التابعة لوزارة الإدارة المحلية	٣		١٢	0.44%
٢,٥ الخدمات الرعوية والكنائس في الأردن	4		33	0.58%
٢,٦ لجان المساجد التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	111		625	16.11%
بشكل عام/ العدد الإجمالي	689	٦٨٩	**٩٠٢٧**	**100%**

٣. **المراجعة للتشريعات المحلية ذات العلاقة.** تم عمل مراجعة للقوانين والأنظمة التالية، متضمنة التعديلات وتنفيذ الأنظمة والتعليمات، وتم تدعيم هذه المراجعة من خلال طلب بيانات وتعبئة استبيان من قبل المسؤولين عن تنفيذها بما فيها من تعديلات ولوائح وإخطارات. (انظر طلب البيانات والاستبيان أعلاه).

القوانين التي تمت مراجعتها:

- قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب".[15]
- قانون رقم ٥١ لسنة ٢٠٠٨ " قانون الجمعيات لسنة ٢٠٠٨" وتعديلاته[١٦].
- قانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ "قانون الشركات لسنة ١٩٩٧" وتعديلاته، ونظام رقم (٧٣) لسنة ٢٠١٠ " نظام الشركات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح لسنة ٢٠١٠" وتعديلاته.[١٧]
- نظام رقم (١٠٧) لسنة ٢٠٢٠ "نظام المراكز الإسلامية لسنة ٢٠٢٠"[١٨]
- قانون المؤسسات التطوعية لإعمار المدن رقم (٦٠) لسنة ١٩٨٥[١٩]
- قانون رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٤ (قانون مجالس الطوائف المسيحية).[٢٠]
- قانون رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠١ "قانون وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية " وتعديلاته.[٢١]
- نظام رقم (٩٥) المساجد ودور القرآن الكريم لسنة ٢٠٠٤[٢٢]

---

[12] التطبيق المستخدم لاختيار العينة العشوائية: https://www.random.org/integer-sets/

[١٣] تمثل النسبة قسمة الردود لهذه الفئة على العدد الإجمالي للردود.

[١٤] يمثل هذا العدد المجموع الكلي للجهات المسجلة رسميًا حتى ١٩ ديسمبر ٢٠٢١

[15] قانون مكافحة غسل الأموال رقم (٢٠) لسنة ٢٠٢١، وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب متاح على: https://bit.ly/3FfkBbY

[١٦] قانون رقم ٥١ لسنة ٢٠٠٨ " قانون الجمعيات لسنة ٢٠٠٨" وتعديلاته، متاح على: https://bit.ly/3maz2Xo

[١٧] قانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ "قانون الشركات لسنة ١٩٩٧" وتعديلاته، ونظام رقم (٧٣) لسنة ٢٠١٠ " نظام الشركات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح لسنة ٢٠١٠" وتعديلاته، متاح على: https://bit.ly/3osyNsu

[١٨] نظام المراكز الإسلامية لسنة ٢٠٢٠، متاح على: https://bit.ly/3dYP4Pu

[١٩] قانون المؤسسات التطوعية لإعمار المدن لسنة ١٩٨٥، متاح على: https://bit.ly/3eaEoxj

[٢٠] قانون مجالس الطوائف المسيحية لسنة ٢٠١٤، متاح على: https://bit.ly/3ecXseF

[٢١] قانون وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية رقم ٣٢ لسنة ٢٠٠١ وتعديلاته متاح على: https://bit.ly/3dZvEKx

[٢٢] نظام رقم (٩٥) المساجد ودور القرآن الكريم لسنة ٢٠٠٤، متاح على: https://bit.ly/3KSOYrj

٤. **بحث مكتبي للتقارير المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الأردن،** وتشمل التقارير:
- تقرير التقييم المتبادل لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام ٢٠١٩.[23]
- تقرير التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعام ٢٠٢٠. [٢٤]

٥. **المعلومات الثانوية ومصادر البيانات الإضافية،** لم يتم إعطاء المعلومات الثانوية ومصادر البيانات الإضافية ذات الوزن والأولوية كالمصادر الأولية، حيث تم استخدمها بشكل أساسي لإثراء المنهجية، كما تم استخدامها انتقائياً لإثراء التقييمات في حالة عدم توفر البيانات الأولية:

- المذكرة التفسيرية للتوصية رقم (٨) (انظر في المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح - توصيات مجموعة العمل المالي (٢٠١٢، ٢٠١٩ محدث)).[٢٥]
- منهجية تقييم الالتزام الفني بتوصيات مجموعة العمل المالي وفعالية نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (فاتف، ٢٠١٣).[٢٦]
- ورقة أفضل الممارسات العالمية: مكافحة إساءة استخدام المنظمات غير الهادفة للربح (فاتف ،٢٠١٥).[٢٧]
- مخاطر استغلال المنظمات غير الهادفة للربح في تمويل الإرهاب (فاتف ،٢٠١٤).[٢٨]
- دليل تقييم مخاطر تمويل الإرهاب (فاتف ،٢٠١٩).[٢٩]
- تقارير التقييم المتبادل لمجموعة العمل المالي الخاصة بكندا[30] والمملكة المتحدة[31] وهونغ كونغ، الصين.[32]
- التغذية الراجعة من المنتدى الاستشاري للقطاع الخاص الذي عقدته مجموعة العمل المالي (فيينا، مارس ٢٠١٦)[٣٣]
- تقييمات المخاطر الوطنية و / أو تقييمات مخاطر تمويل المنظمات غير الهادفة للربح للمملكة المتحدة، وكندا وأستراليا والفلبين.

---

[23] مينا فاتف. إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تقرير التقييم المتبادل للمملكة الأردنية الهاشمية. متاح على الرابط: https://bit.ly/32jqzdk

[٢٤] ملخص تقرير التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ٢٠٢٠، متاح على الرابط: https://bit.ly/3EQFgDb

[٢٥] المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح - توصيات مجموعة العمل المالي (٢٠١٢، ٢٠١٩ محدث)، متاح على الرابط: https://bit.ly/3xZFB3Q

[٢٦] منهجية تقييم الالتزام الفني بتوصيات مجموعة العمل المالي وفعالية نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (محدث ٢٠٢٠)، متاح على الرابط: https://bit.ly/3ovCPAg

[٢٧] ورقة أفضل الممارسات العالمية: مكافحة إساءة استخدام المنظمات غير الهادفة للربح (فاتف ،٢٠١٥)، متاح عبر الرابط (باللغة الانجليزية): https://bit.ly/3mhQzgc

[٢٨] مخاطر استغلال المنظمات غير الهادفة للربح في تمويل الارهاب (فاتف ،٢٠١٤)، متاح عبر الرابط (باللغة الانجليزية): https://bit.ly/3qeF22m

[٢٩] دليل تقييم مخاطر تمويل الإرهاب (فاتف ،٢٠١٩)، متاح عبر الرابط (باللغة الانجليزية):https://bit.ly/337hg0C

[30] فاتف. تقرير التقييم المتبادل لكندا: سبتمبر ٢٠١٦. متاح على الرابط (باللغة الإنجليزية): https://bit.ly/3gN8Xvq

[31] فاتف. تقرير التقييم المتبادل للمملكة المتحدة: ديسمبر ٢٠١٨. متاح على الرابط (باللغة الإنجليزية): https://bit.ly/35MFATi

[32] فاتف. تقرير التقييم المتبادل لهونج كونج، الصين: سبتمبر ٢٠١٩. متاح على الرابط (باللغة الإنجليزية): https://bit.ly/3vSU3bi

[٣٣] التغذية الراجعة من المنتدى الاستشاري للقطاع الخاص الذي عقدته مجموعة العمل المالي (فيينا، مارس ٢٠١٦)، متاح على الرابط (باللغة الإنجليزية): https://bit.ly/3yuZqQP

ثالثا: المنظمات غير الهادفة للربح وفقًا لمجموعة العمل المالي

١.٣ المنظمات غير الهادفة للربح التي تقع ضمن تعريف مجموعة العمل المالي

١. تنص الفقرة ٨.١ (أ) من توصيات مجموعة العمل المالي أنّه يجب على الدول "*تحديد المجموعة الفرعية من المنظمات التي يشتمل عليها تعريف مجموعة العمل المالي للمنظمات غير الهادفة للربح"، وتُعرّف مجموعة العمل المالي مصطلح "منظمة غير هادفة للربح" على أنه " فرد أو ترتيب أو منظمة قانونية تعمل بشكل رئيسي على جمع الأموال وصرفها لغايات خيرية أو دينية أو ثقافية أو تعليمية أو اجتماعية أو أخوية، أو لتنفيذ أي نوع آخر من أنواع "الأعمال الصالحة".*

٢. يستثني هذا التعريف الفئات التالية:
- المجموعات غير الرسمية التي لا ينطبق عليها تعريف الترتيب القانوني ولا تتمتع بالشخصية الاعتبارية أيضًا
- الأفراد أو الترتيبات أو المنظمات القانونية التي لم تنشأ بهدف "الأعمال الصالحة" مثل الأحزاب السياسية أو النقابات العمالية أو التعاونيات التي تعمل بشكل رئيسي في الأنشطة الاقتصادية لتحقيق المنفعة المالية لأعضائها
- الأفراد أو الترتيبات أو المنظمات القانونية التي لا يمثل جمع الأموال أو صرفها الهدف الرئيسي لها، وقد يشمل ذلك النوادي الرياضية أو الجماعات الدينية التي لا تشارك بشكل عرضي في جمع الأموال أو صرفها.

٣. تقدم مجموعة العمل المالي الشكل التالي لتبين المنظمات غير الهادفة للربح التي يجب شملها بتقييم المخاطر[34].

الشكل ١ المنظمات غير الهادفة للربح في الأردن وفقاً لتعريف مجموعة العمل المالي

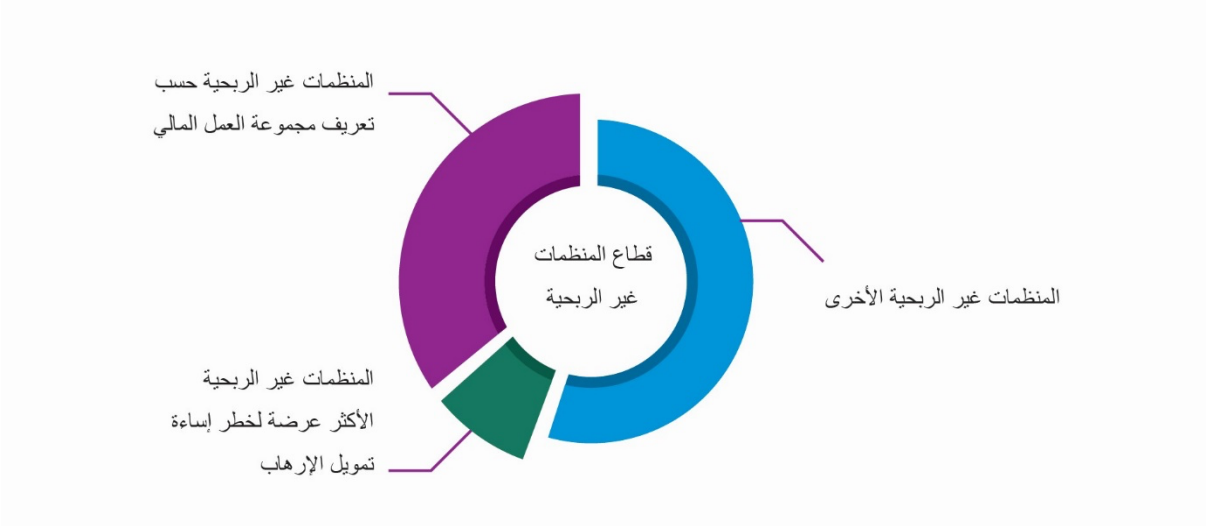

٢.٣ تحديد المنظمات غير الهادفة للربح في الأردن وفقًا لتعريف مجموعة العمل المالي

٤. شارك فريق التقييم المحلي بورشة عمل عبر الإنترنت بتاريخ ٢٦ كانون الثاني ٢٠٢١ للتعريف بعملية التقييم، وورشة عمل وجاهية بتاريخ ١-٢ من شباط ٢٠٢١ تناولت إرشادات مجموعة العمل المالي (فاتف) بشأن المنظمات غير الهادفة للربح التي تقع ضمن تعريف مجموعة الفاتف، وأبعاد تقييمات المخاطر المنصوص عليها في "التوصية رقم ٨". كما سعت إلى تحديد المنظمات غير الهادفة للربح التي تندرج تحت تعريف مجموعة العمل المالي وبالتالي المنظمات التي يجب تضمينها في تقييم المخاطر.

٥. بدأ التمرين الأول خلال الورشة بتحديد جميع المنظمات داخل الأردن التي يمكن ان تقع ضمن "قطاع المنظمات غير الهادفة للربح ككل"، حيث تم تحديد أربع وعشرين فئة في الأردن، على النحو التالي:

١. الجمعيات المحلية (جمعيات العضوية المفتوحة والجمعيات الخاصة والجمعيات المغلقة والجمعيات الخيرية)
٢. فروع الجمعيات الأجنبية

[34] الشكل ١,٤، فاتف ٢٠١٩. دليل تقييم مخاطر تمويل الإرهاب. متاح على: https://bit.ly/3wOGtqn

٣. الشركات غير الهادفة للربح
٤. المراكز الإسلامية المرخصة من قبل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
٥. النقابات المهنية
٦. مجالس إدارة مخيمات اللاجئين الفلسطينيين
٧. مؤسسات إعادة الإعمار التابعة للبلديات
٨. المراكز الثقافية التابعة لوزارة الثقافة
٩. الكنائس
١٠. المساجد
١١. المبادرات الشبابية
١٢. مؤسسات ريادة الأعمال الاجتماعية
١٣. الجمعيات التعاونية
١٤. النوادي الرياضية
١٥. مؤسسات التمويل الأصغر
١٦. الأحزاب السياسية
١٧. المراكز الدراسية
١٨. السفارات
١٩. صناديق الدعم الحكومية
٢٠. المؤسسات الناشئة بموجب اتفاقيات ثنائية مع الحكومة
٢١. ديوان العشائر والقبائل (الأنشطة والمباني التي تخدم عشيرة /قبيلة محددة)
٢٢. مؤسسة تنمية أموال الأيتام
٢٣. مؤسسة تنمية صندوق الوقف
٢٤. صندوق الحج

٦. بعد النقاش والمقارنة مع نطاق تعريف مجموعة العمل المالي تم ضم الأنواع السبعة التالية لتقييم المخاطر، وهي:
١. الجمعيات المحلية
٢. فروع الجمعيات الأجنبية
٣. الشركات غير الهادفة للربح
٤. المراكز الإسلامية التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامي
٥. المؤسسات الطوعية لأعمار المدن التابعة للبلديات.
٦. الكنائس.
٧. المساجد.

٧. أيضا بعد النقاش والمقارنة مع نطاق تعريف مجموعة العمل المالي تم استثناء المنظمات التالية من نطاق تعريف مجموعة العمل المالي:

- الأحزاب السياسية والنوادي الرياضية والديوان العشائري والقبلي وصناديق الأيتام ومؤسسة تنمية صندوق الوقف والنقابات المهنية لأنها تمثل مصلحة محددة -تعتبر أضيق- لمؤسسيها وأعضائها وليست قائمة بهدف تشجيع "الأعمال الصالحة" أو خدمة المصلحة العامة الأوسع. إضافةً إلى أن تمويلهم يعتمد في الغالب على أعضائهم.
- مؤسسات ريادة الأعمال الاجتماعية والجمعيات التعاونية ومؤسسات التمويل الأصغر ومراكز الدراسة وصندوق الحج لأنها كيانات ربحية حتى وإن كانت تخدم مصالح مختلف أصحاب المصلحة.
- مبادرات الشباب باعتبارها نداءات مؤقتة تخدم غرض محدد ولا تمتلك هوية مؤسسية، وهي ليست أشخاصاً قانونيين أو كيانات أو ترتيبات لذا تم استبعادها.
- السفارات وصناديق الدعم الحكومي والمؤسسات الناشئة بموجب اتفاقيات ثنائية مع الحكومة والمراكز الثقافية التابعة لوزارة الثقافة ومجالس إدارة مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، كونها منظمات حكومية دولية وتتواجد في المملكة وفقًا لاتفاقيات دولية أو اتفاقيات مقر تبرم مع تلك الجهات.

رابعا: نبذة وملاحظات عن المنظمات غير الهادفة للربح في الأردن التي ينطبق عليها تعريف مجموعة العمل المالي

١.٤ نبذة عن المنظمات غير الهادفة للربح في الأردن التي ينطبق عليها تعريف مجموعة العمل المالي

١. يمثل الجدول التالي ملخصاً عن المنظمات غير الهادفة للربح في الأردن التي ينطبق عليها تعريف مجموعة العمل المالي:

الرقم	النوع	القانون ذي الصلة	السلطات المختصة	العدد الكلي
1	الجمعيات المحلية	قانون الجمعيات رقم ٥١ لسنة ٢٠٠٨ وتعديلاته	سجل الجمعية و١٤ وزارة مختصة	6605
2	فروع الجمعيات الأجنبية	قانون الجمعيات رقم ٥١ لسنة ٢٠٠٨ وتعديلاته	سجل الجمعية و١٤ وزارة مختصة	222
3	الشركات غير الهادفة للربح	قانون الشركات رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته نظام الشركات غير الربحية رقم 73 لسنة 2010 وتعديلاته	دائرة مراقبة الشركات	1380
4	المراكز الإسلامية التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	نظام المراكز الإسلامية رقم ١٠٧ لسنة 2020	وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية.	1500
5	المؤسسات الطوعية لإعمار المدن التابعة للبلديات	قانون المؤسسات التطوعية لإعمار المدن رقم (٦٠) لسنة ١٩٨٥	وزارة الإدارة المحلية	12
6	الكنائس	قانون رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٤ (قانون مجالس الطوائف المسيحية)	مجالس الطوائف المسيحية ومجلس الوزراء المعينين من قبل رؤساء المجالس.	33
7	المساجد	قانون وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية رقم ٣٢ لسنة ٢٠٠١ وتعديلاته.	لجان المساجد التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية	625

٢. ويمثل الشكل (٢) توزيع المنظمات غير الهادفة للربح على أساس النوع القانوني:

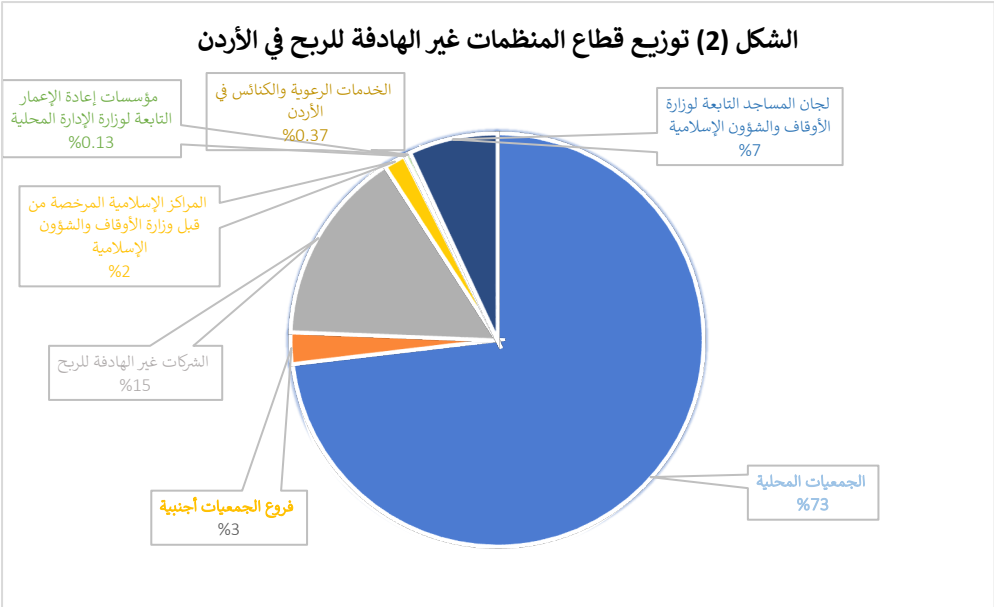

٢.٤ ملاحظات عامة عن القطاع

٣. يبين الشكل (٣) توزيع المنظمات غير الهادفة للربح التي شاركت في الاستبيان الخاص بهذا التقييم، حيث يتضح أن الجمعيات المحلية تمثل ما نسبته 72٪ من إجمالي المنظمات غير الهادفة للربح التي تم استطلاعها، تليها لجان المساجد بنسبة ١٦٪.

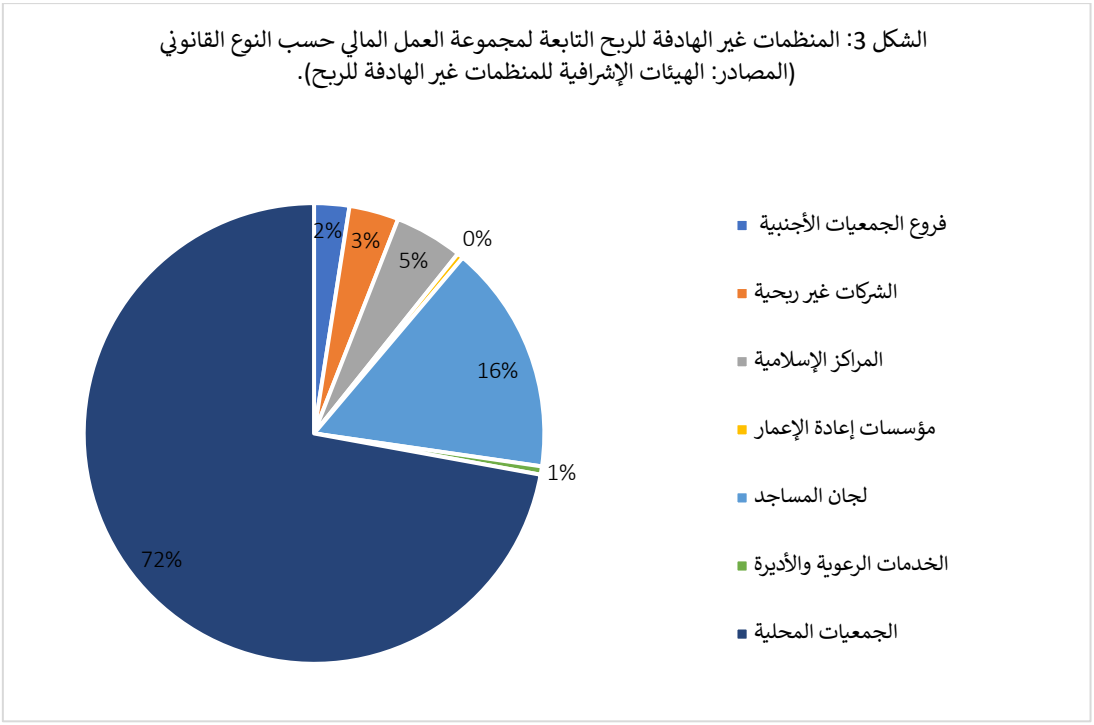

٤. معظم المنظمات غير الهادفة للربح (٧٣٪) يبلغ معدل دخلها السنوي ألفي دينار أردني (٢٨٢٥ دولارًا أمريكيًا) أو أقل، بينما تتلقى ما نسبته ٩٢ ٪ منها دخل أقل من عشر آلاف دينار أردني (حوالي ١٤ ألف دولار أمريكي)، كما هو موضح بالشكل ٤.

الشكل 4: المنظمات غير الهادفة للربح حسب نطاق الدخل (المصدر: استبيان المنظمات غير الهادفة للربح).

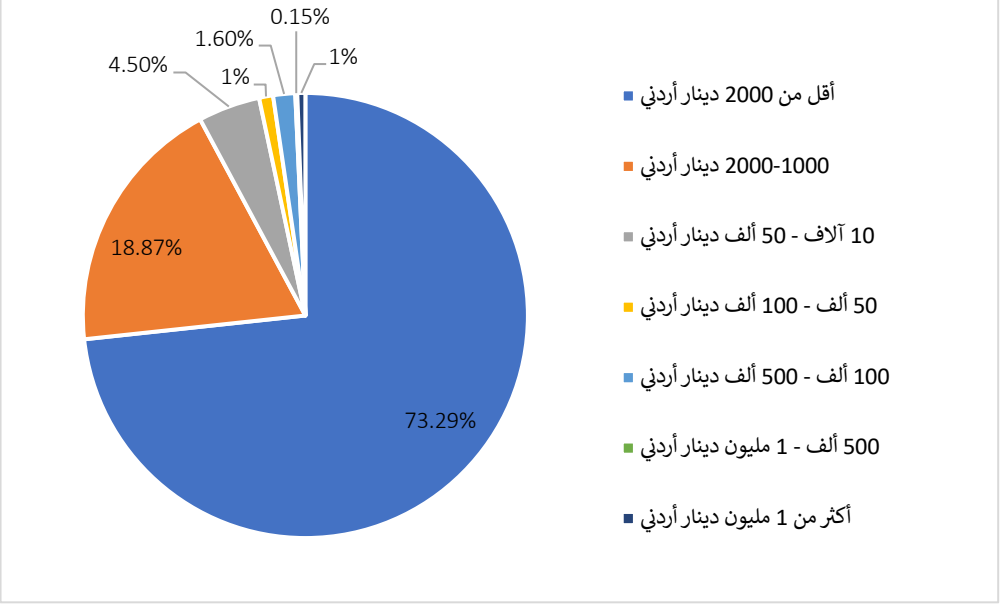

٥. تُعد العاصمة-عمان هي منطقة العمليات الرئيسية لما نسبته 26٪ من المنظمات غير الهادفة للربح، تليها محافظة إربد في شمال الأردن (18٪)، بينما تعمل 2٪ من المنظمات غير الهادفة للربح على المستوى الدولي، كما هو موضح في الشكل ٥.

الشكل ٥: المنظمات غير الهادفة للربح حسب منطقة العمل (المصدر: استبيان المنظمات غير الهادفة للربح)

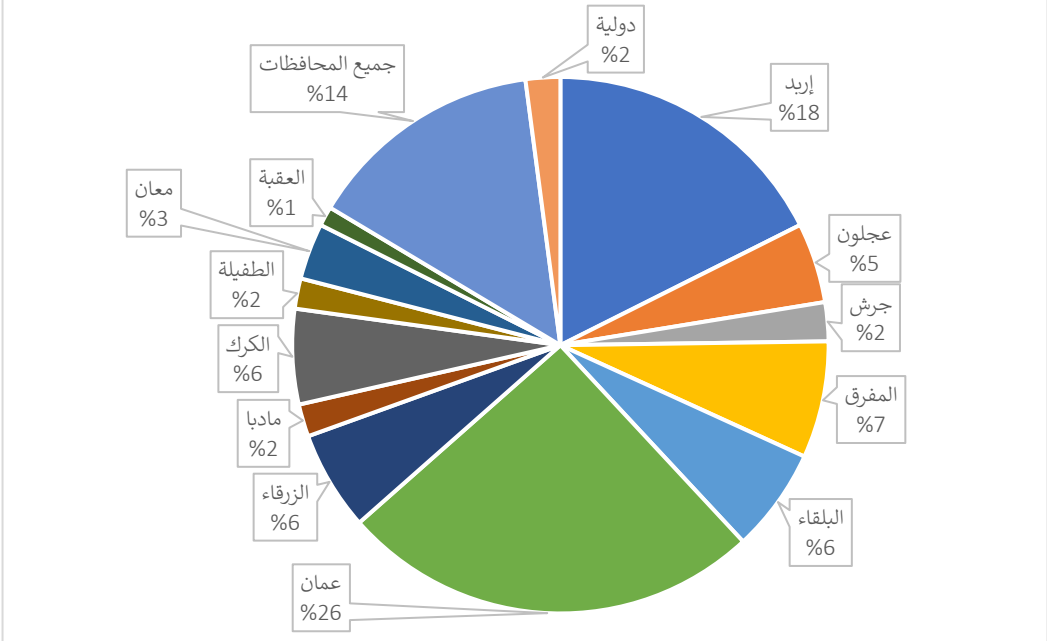

٦. تقدم معظم المنظمات غير الهادفة للربح مساعدات إنسانية استجابة للكوارث الاقتصادية والاجتماعية بما نسبته (٥٢٪)، ويقدم معظمها "الخدمات" مثل الإسكان أو التخفيف من حدة الفقر أو التعليم أو الرعاية الصحية (٥٩٪) من إجماليها، كما هو موضح في الشكلين ٦ و٧، ويشير التحليل الذي أجرته مجموعة العمل المالي وغيرها من المنظمات والجهات الدولية إلى أن

مخاطر تمويل الإرهاب مرتبطة بالمنظمات غير الهادفة للربح التي تقدم الخدمات. كما يشير أيضاً إلى وجود خطر إضافي ناجم عن تقديم المساعدات الإنسانية استجابة للكوارث الطبيعية.

الشكل (6) منظمات يقع ضمن انشطتها تقديم مساعدات إنسانية استجابةً للكوارث الطبيعية(المصدر: استبيان المنظمات غير الهادفة للربح).

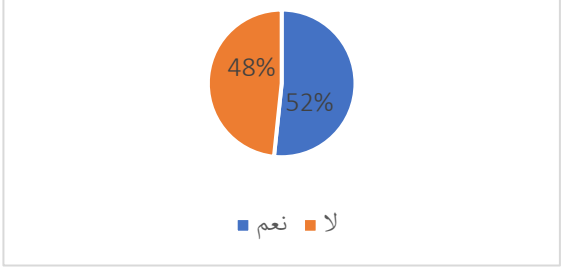

الشكل (7) أنشطة المنظمات غير الهادفة للربح حسب الفئات المختارة (المصدر: استبيان المنظمات غير الهادفة للربح).

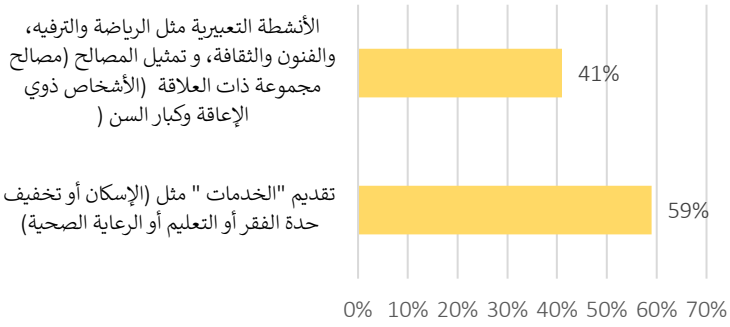

٧. أفادت غالبية كبيرة من المنظمات غير الهادفة للربح بأنها لا تملك ايّة صلات خارجية، وقد أفاد غالبية الأشخاص الذين لهم صلات خارجية بأن هذه ترتبط بشكل أموال وبضائع وخدمات يتلقونها، كما يبين الشكل ٨، الذي يوضح كيفية توزيع المنظمات غير الهادفة للربح المختلفة لأموالها، وما هي مصدر الأموال الأجنبية التي تحصل عليها.

الشكل 8: الصلات الخارجية للمنظمات غير الهادفة للربح (المصدر: استبيان المنظمات غير الهادفة للربح).

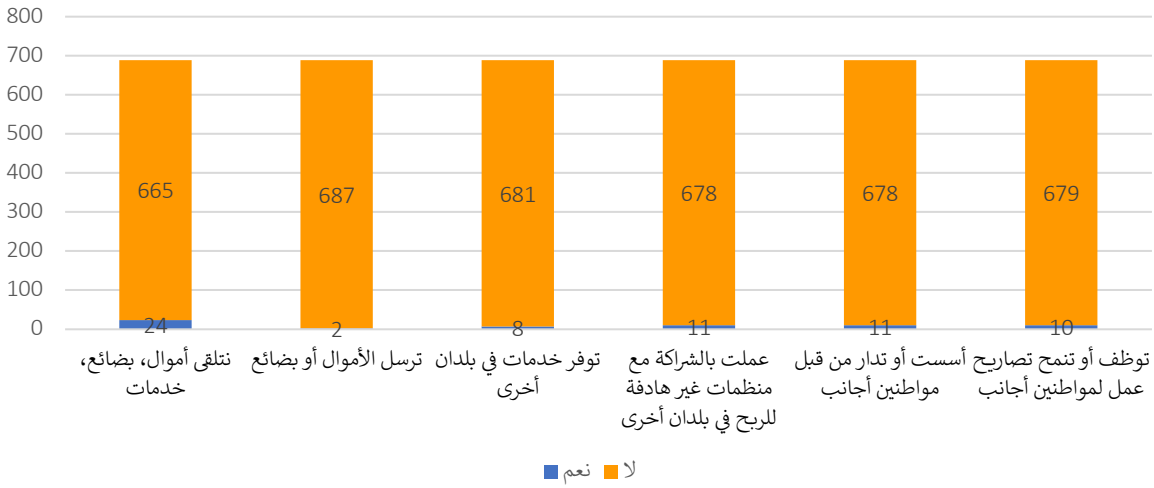

٨. تعتمد معظم المنظمات غير الهادفة للربح ٣٢٪ (٣٠٣ من المنظمات غير الهادفة للربح) منها على التبرعات من بين مصادر التمويل الأخرى، كما هو موضح في الشكل ٩.

الشكل (9) مصادر الأموال للمنظمات التي تشكل أكثر من 5٪ من دخل المنظمة في آخر سنة مالية
(المصدر: استبيان المنظمات غير الهادفة للربح)

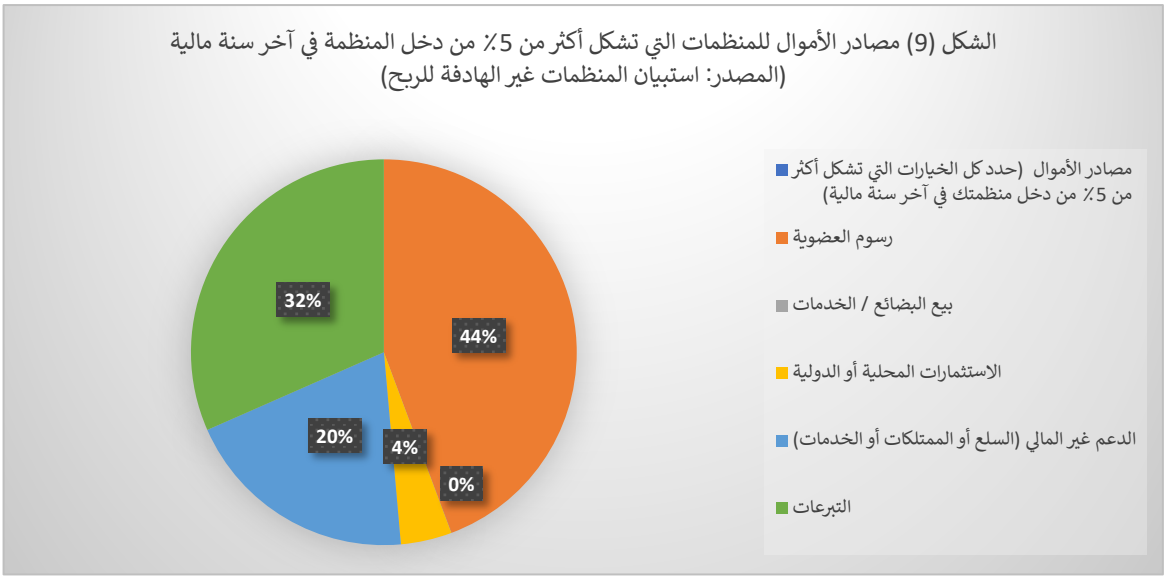

٩. من بين المنظمات غير الهادفة للربح التي تتلقى التبرعات، يعتمد ما مجموعه٥٧ منظمة غير هادفة للربح على المنح أو العقود (١٩٪ من المنظمات التي تم استطلاعها)، و٨٣ منظمة غير هادفة للربح تتلقى فقط من خلال القنوات المصرفية الرسمية (٢٧٪ من المنظمات التي تم استطلاعها)، بينما ٢٥٤ منظمة غير هادفة للربح تتلقى من خلال التمويل النقدي (٨٤٪) من المنظمات التي تم استطلاعها، كما في الشكل ١٠.

الشكل 10: مستويات ومصدر الأموال من خلال القنوات الرسمية (المصدر: استبيان
المنظمات غير الهادفة للربح)

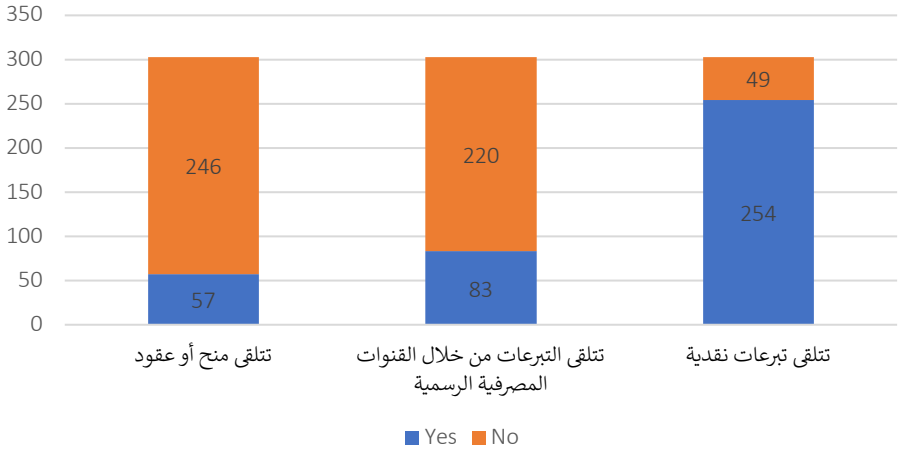

١٠. بالنسبة للمنظمات غير الهادفة للربح التي تتلقى تبرعات من خلال المنح أو العقود عددها (٥٧ منظمة)؛ فإنهم يتلقونها من مؤسسات الدولة المركزية والتبرعات الخيرية المحلية. كما هو موضح في الشكل ١١. (الاجابات في الشكل ١١ –تشتمل تكرارًا)

الشكل 11: مصدر الأموال من خلال المنح أو العقود (المصدر: استبيان المنظمات غير الهادفة للربح)

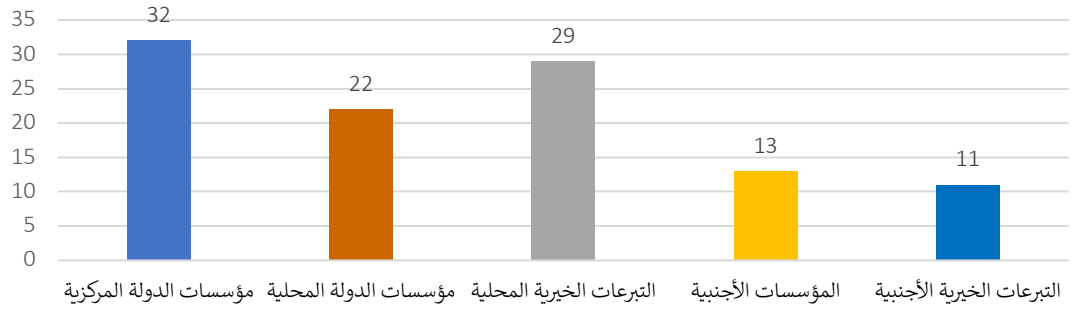

١١. بالنسبة للمنظمات غير الهادفة للربح التي تتلقى تبرعات من خلال القنوات المصرفية الرسمية عددها (٨٣ منظمة)؛ فإنهم يتلقونها من مؤسسات الدولة المركزية والأفراد المحليين، كما هو موضح في الشكل ١٢. (الاجابات في الشكل ١٢ –تشتمل تكرارًا)

الشكل 12: مصدر الأموال من خلال القنوات المصرفية الرسمية (المصدر: استبيان المنظمات غير الهادفة للربح)

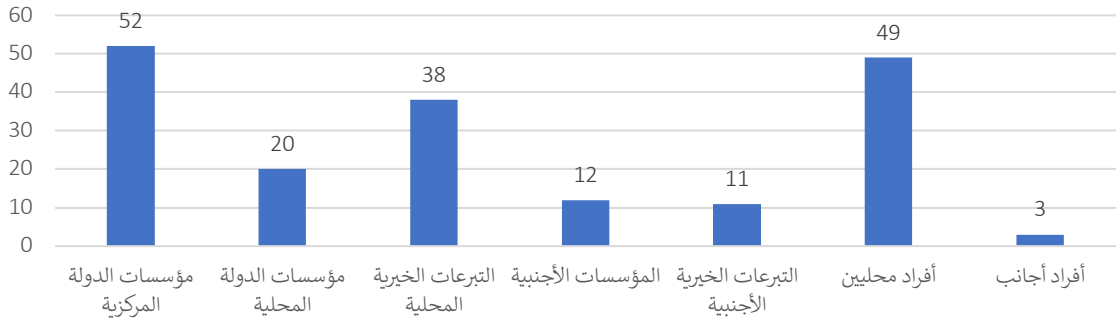

١٢. أفادت المنظمات غير الهادفة للربح التي تتلقى تبرعات (ما مجموعه ٣٠٣ منظمة) انها تتلقى التبرعات من خلال التبرعات النقدية (٢٥٤ منظمة)، حيث تتلقى التبرعات بشكل رئيسي من أفراد، ثم الشركات، وتكون جميع المصادر تقريباً معروفة حيث أبلغت ١٦ منظمة غير الهادفة للربح فقط عن عدم معرفتها بهوية المتبرع كما هو موضح في الشكل ١٣، وثلاثة منظمات ليست على دراية بموقع المتبرع كما هو موضح في الشكل ١٤. كما بلغ عدد الجمعيات التي تتلقى التبرعات النقدية أعلى نسبة تليها لجان المساجد كما هو موضح في الشكل ١٥.

الشكل 13: مصادر التبرعات النقدية (المصدر: استبيان المنظمات غير الهادفة للربح)

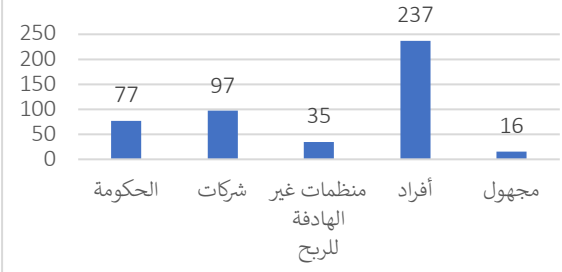

الشكل 14: موقع المتبرع (المصدر: استبيان المنظمات غير الهادفة للربح)

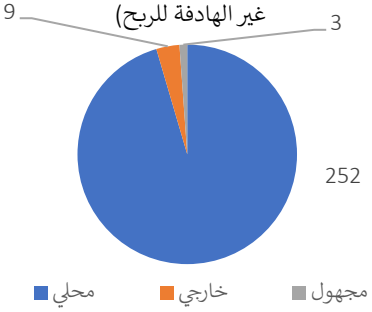

الشكل 15: التبرعات النقدية المجهولة مقابل التبرعات النقدية المعروفة (أنواع محددة من المنظمات غير الهادفة للربح) (المصدر: استبيان المنظمات غير الهادفة للربح)

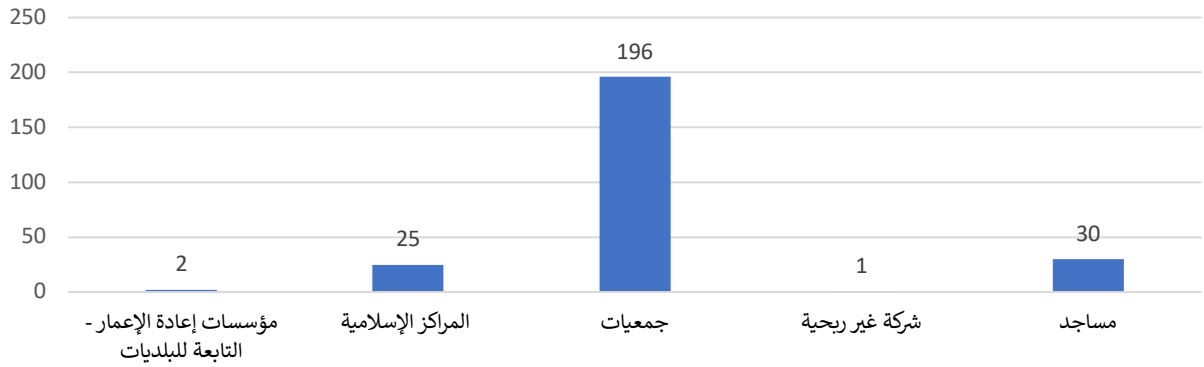

خامساً: طبيعة تهديد تمويل الإرهاب للمنظمات غير الهادفة للربح في الأردن

١. يقيم هذا الجزء من تقييم المخاطر طبيعة التهديد بحسب الفقرة ٨.١ (ب) من توصيات مجموعة العمل المالي، والتي تنص أن على الدول *"تحديد طبيعة التهديدات التي تشكلها الكيانات الإرهابية على المنظمات غير الهادفة للربح المعرضة للخطر وكيف تقوم الجهات الفاعلة الإرهابية باستغلال تلك المنظمات."*

٢. يجمع التقييم بين البيانات الكمية (الدليل على أن هذا التهديد واضح) والبيانات النوعية (آراء الخبراء حول ماهية التهديد المحتمل).

١.٥ الأردن وتهديد تمويل الإرهاب

٣. يعتبر موقع الأردن في المنطقة؛ إذ تحده دول تتصاعد فيها معدلات النشاط الإرهابي مصدر قلق للقوات الأردنية والذي يدفعها إلى تعزيز تواجدها على الحدود بالإضافة إلى نشاطها الرقابي داخل الدولة

٤. وعلى الرغم من ذلك، فإن معدل الارهاب منخفض وثابت في الأردن مقارنة بغيره من دول المنطقة، بمتوسط عمليتين إرهابيتين كل عام على مدى العقود الثلاثة الماضية.[35] حيث شهد الأردن ما مجموعه ١٣٣ عملية إرهابية خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٢٠، والتي أسفرت عن ١٥٦ قتيل و٣٠٠ جريح.[36] ويعد العام ٢٠٢٠ العام الأول منذ ٢٠١١ الذي لم يشهد فيه الأردن أي نشاط أو عمل إرهابي.

٥. كما يحتل الأردن المرتبة ٥٧ عالميًا على مؤشر الإرهاب العالمي (GTI) من حيث حدوث هجمات إرهابية على المستوى الوطني، والتي تعد مرتبته "منخفضة التأثير".[37] ومع ذلك يوجد توقعات بزيادة النشاط الإرهابي خلال العقد المقبل متأثراً بالظروف الاقتصادية وتزايد الفقر والبطالة ومشاعر الإحباط العام بين السكان.

٦. في عام ٢٠١٩ حصلت حادثة الطعن لثمانية سياح أجانب في جرش وعلى أثرها تم الحكم بالإعدام على المنفذ والذي يبلغ من العمر ٢٢ عامًا وأدين آخر بالسجن المؤبد بينما سجن ثالث لسبع سنوات.[38] كما أدين متهمان آخران بالسجن ثماني سنوات بعد تخطيطهم لهجوم على موظفي السفارتين الأمريكية والإسرائيلية وعلى جنود أمريكيين في قاعدة عسكرية في منطقة الجفر.[٣٩]

٧. في عام ٢٠١٨، تبادلت القوات الأمنية إطلاق النار مع خلية إرهابية توفي خلالها ثلاثة من المشتبه بهم وأربعة ضباط، بعد أن قامت الخلية بوضع عبوة ناسفة تحت حافلة للشرطة في منطقة الفحيص أدت إلى مقتل ضابط وإصابة ستة آخرين.[40] وفي حادثة أخرى، في عام ٢٠١٦ أدانت محكمة أمن الدولة عشر أشخاص لتورطهم في هجوم الكرك الإرهابي الذي خلّف على أثره ١٤ قتيلاً و٣٤ جريحًا. وحكم على المتهمين بالسجن من ثلاث سنوات إلى السجن المؤبد مع الأشغال الشاقة.[41]

٨. في عام ٢٠١٧، أدانت محكمة أمن الدولة ١٦ شخصاً اتهموا بالتخطيط لاستخدام أسلحة أتوماتيكية لتنفيذ أعمال إرهابية ضد أجهزة الأمن العام. وفي نفس العام، ألقت دائرة المخابرات العامة القبض على خلية لتنظيم داعش مكونة من عشرة أفراد كانت تخطط لمهاجمة قوات الأمن والمواقع السياحية بأحزمة ناسفة.[42] كما حكمت محكمة أمن الدولة على ستة أشخاص بالسجن خمس سنوات بتهمة التعاطف مع تنظيم داعش حيث قاموا بإنشاء صفحات على موقع فيسبوك بهدف الترويج للنشاط الإرهابي وإيجاد مؤيدين أردنيين لتنظيم داعش، أخيراً، حكمت محكمة أمن الدولة على رجل بالأشغال الشاقة بتهمة التخطيط لتنفيذ هجوم إرهابي ضد أحد رجال الدرك كان قد خطط لطعنه في وزارة السياحة لإثبات ولائه لتنظيم داعش.[43]

٢.٥ تقييم تهديد تمويل الإرهاب في الأردن

٩. تم إعداد تقرير التقييم المتبادل الأول حول تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الأردن وتم نشره من قبل مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام ٢٠٠٩.

---

[35] معهد واشنطن. *جهود مكافحة الإرهاب المستمرة لا تزال أساسية لمنع الهجمات في الأردن*. متاح على: https://bit.ly/3fleXJS

[36] المرجع نفسه

[37] المرجع نفسه

[38] وزارة الخارجية الأمريكية. تقارير الدول حول الإرهاب، الأردن. متاح على: https://bit.ly/3wOlTpd

[٣٩] فرانس ٢٤ - الحكم على أردني بالإعدام بسبب أنباء طعن سائحين في ٢٠١٩. متاح على: https://bit.ly/3IRwgjv

[40] OSAC (المجلس الاستشاري للأمن الخارجي). تقرير الجريمة والسلامة في الأردن ٢٠١٩. متاح على الرابط: https://bit.ly/3gYLpma

[41] المرجع نفسه

[42] المرجع نفسه

[43] المرجع نفسه

١٠. نُشر تقرير التقييم المتبادل الثاني حول تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الأردن في العام ٢٠١٩، وهو عبارة عن ملخص لتدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المعمول بها في الأردن حتى تاريخ ٢٣ تموز /يوليو ٢٠١٨. ويحلل التقرير درجة الامتثال لتوصيات مجموعة العمل المالي الأربعين ودرجة فعالية نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الأردن ويقدم التوصيات حول كيفية تعزيزه.
١١. وبحسب تقرير التقييم المتبادل لعام ٢٠١٩ يواجه الأردن العديد من التهديدات المتعلقة بتمويل الإرهاب، والتي تشمل التحويلات المالية المحلية والدولية والنقل المادي للأموال والتحصيل غير الرسمي للأموال والتمويل الذاتي (المدخرات الشخصية والرواتب والقروض الشخصية وبيع الممتلكات الشخصية وجمع التبرعات بطرق غير رسمية من الأقارب والأصدقاء دون دراية عن نواياهم، كما يشتمل التمويل الداخلي للإرهاب على التمويل الذاتي من خلال مصادر مشروعة مثل الإعانات العائلية أو العقارات والتي تركز على تحريك الأموال. وقد وجد زيادة في تمويل الإرهاب عن طريق الأنشطة المالية مثل تحويلات محلات الصرافة، مما يتطلب اهتمامًا إضافيًا من السلطات المختصة واتخاذ التدابير الوقائية اللازمة.[44]
١٢. وفقاً لتقرير التقييم المتبادل لعام ٢٠١٩؛ فإن قطاعي البنوك والصرافة حصلوا على مستوى متوسط من المخاطر، كما تم تقييم قطاع الأعمال والمهن غير المالية بمستوى متوسط المخاطر ويليها قطاع التأمين والمنظمات غير الهادفة للربح بمستوى مخاطر منخفضة. [45]
١٣. ووفقًا لتقرير التقييم المتبادل لعام ٢٠١٩، تضمنت العديد من قضايا تمويل الإرهاب تمويلًا ذاتيًا من خلال العقارات أو غيرها من المنقولات، أما فيما يتعلق بجهود السلطات الأردنية في مكافحة تمويل الإرهاب، فوجد التقييم أن هناك توازناً عام بين القضايا المرفوعة في المحاكم الأردنية والتهديدات التي تتعرض لها الدولة، وتقوم الدولة حالياً بمتابعة مخاطر تمويل الإرهاب بشكل موازي مع الجرائم الإرهابية مما يسمح بفرض عقوبات أشد على الجناة.[٤٦]
١٤. بدأ الأردن تقييم المخاطر الوطني الأول لكافة القطاعات العاملة في المملكة (المالية والأعمال والمهن غير المالية والأشخاص المعنويين والمنظمات غير الهادفة للربح) وذلك وفقاً لمنهجية صندوق النقد الدولي في العام ٢٠١٧، حيث نفذ التقييم بالتعاون ما بين صندوق النقد الدولي ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الأردن وتحت إشراف اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. واستند التقييم على ملء استبيانات إحصائية وإجابة أسئلة حول تصورات الجهات المشاركة من خلال سبع محاور رئيسية، وقد تم الانتهاء مع عملية التقييم ونشر ملخص للتقييم في العام ٢٠٢٠.
١٥. وقد أظهرت نتائج التقييم الوطني لمخاطر تمويل الإرهاب أن مستوى المخاطر الكلي لتمويل الإرهاب في المملكة "متوسط"، وهذا المستوى من المخاطر جاء نتيجة التعرض لمخاطر عابرة للحدود، على سبيل المثال الموقع الجغرافي للمملكة والتدفقات النقدية الأجنبية الداخلة إلى المملكة لتمويل الإرهاب بالإضافة إلى عدم التأكد من مستوى التدابير التخفيفية.

٣.٥ تقييم تهديد تمويل الإرهاب للمنظمات غير الهادفة للربح في الأردن

١٦. لم يتم التوصل الى أيّ روابط بين المنظمات غير الهادفة للربح وتمويل الإرهاب في تقرير التقييم المتبادل، أو التقييم الوطني للمخاطر، أو التقارير، أو الوثائق الرسمية الأخرى التي تمت مراجعتها.
١٧. وفقاً لتقرير التقييم المتبادل تم تحديد المنظمات غير الهادفة للربح بمستوى منخفض من المخاطر.[47]
١٨. لم تتضمن نتائج التقييم الوطني لمخاطر تمويل الإرهاب تقييم محدد متعلق بمخاطر تمويل الإرهاب للمنظمات غير الهادفة للربح.[٤٨]

نتائج البيانات الكمية

١٩. بينت الردود التي تم استلامها من الجهات الحكومية والجهات المالية أنه لم يتم تقديم أي إدانات أو محاكمات أو طلبات للحصول على مساعدة قانونية متبادلة أو تدخلات تنظيمية مماثلة أو تقارير المعاملات المشبوهة / تقارير الأنشطة

---

[44] مينا فاتف. إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تقرير التقييم المتبادل للمملكة الأردنية الهاشمية، صفحة ٢٧. متاح على الرابط: https://bit.ly/3gRSswO
[45] مينا فاتف. إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تقرير التقييم المتبادل للمملكة الأردنية الهاشمية، صفحة ٧. متاح على الرابط: https://bit.ly/3gRSswO
[٤٦] مينا فاتف. إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تقرير التقييم المتبادل للمملكة الأردنية الهاشمية، صفحة ٩. متاح على الرابط: https://bit.ly/3gRSswO
[47] مينا فاتف. إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تقرير التقييم المتبادل للمملكة الأردنية الهاشمية، صفحة ٢١. متاح على الرابط: https://bit.ly/3gRSswO
[٤٨] ملخص تقرير التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ٢٠٢٠، متاح على الرابط: https://bit.ly/3EQFgDb

المشبوهة (الإخطارات) أو تبادل للمعلومات (بين الجهات الإشرافية، وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، جهات إنفاذ القانون)) فيما يتعلق بتمويل الإرهاب في المنظمات غير الهادفة للربح.[49]

٢٠. شاركت دائرة المخابرات العامة حادثة واحدة من خلال مراقبة إجراءات الأمن القومي والاستخبارات، حيث تمثلت الحادثة بقيام أحد أعضاء المنظمات الخيرية بإرسال أموال إلى جماعة إرهابية في دولة مجاورة للمساعدة في تجنيد مقاتلين إرهابيين أجانب، حيث كانت المنظمة المعنية منظمة غير هادفة للربح تقدم المساعدات الإنسانية للفقراء والعائلات المحتاجة وتتلقى تمويلاً من جهات مانحة خاصة من بلدان عدة. كما شاركت وحدة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب حادثة أخرى تمثلت بجمعية تم استغلالها للترويج لأفكار تنظيم داعش من خلال قيام أحد المتهمين بالقضية بتدريس الطلاب في الجمعية عن تنظيم داعش وشرعيته، كما أنه تم الحكم بقضية أخرى على عضو هيئة مديرين لنفس الجمعية بتهمة الالتحاق بتنظيم إرهابي، وبالرغم من عدم وجود حكم بتمويل الإرهاب لهذه الجمعية إلا أنه من الممكن أن يكون قد تم استغلال الأموال الواردة لهذه الجمعية لغايات تمويل الترويج والالتحاق بالجماعات الإرهابية.

نتائج البيانات النوعية

٢١. **ووفقاً للإجابات التي قدمتها المؤسسات الحكومية والمالية لهذا التقييم،** تواجه المنظمات غير هادفة للربح مستويات محددة من التهديدات عندما يتعلق الأمر بتمويل الإرهاب، وهي:

i. التهديدات الإرهابية الجيوسياسية في الأردن[٥٠].
ii. الأفراد المحرضين من أيديولوجيات متطرفة
iii. تجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب، خاصة بالنزاعات المشتعلة في المنطقة[٥١].
iv. يمتلك الشخص الذي لديه ارتباطات بالإرهاب منظمة غير هادفة للربح أو يتحكم فيها أو يديرها[٥٢].
v. يتم توظيف الشخص الذي له صلة بالإرهاب من قبل منظمة غير هادفة للربح[٥٣].
vi. إنشاء منظمات وهمية غير ربحية لدعم أو كواجهة لقضايا الجماعات الإرهابية[٥٤].
vii. المنظمات غير الهادفة للربح التي تقوم بتحويل الأموال إلى الخارج لدعم الجماعات الإرهابية من خلال الدعم النقدي أو اللوجستي [٥٥].

٤.٥ تحديد طبيعة التهديد:

٢٢. إن التهديد الإرهابي في الأردن مفهوم ومحدد بوضوح في المعلومات حول تهديد تمويل الإرهاب في الأردن، وتمثل الجماعات الإرهابية في الدول المجاورة وتحديداً تنظيم داعش الإرهابي التهديد الرئيسي للإرهاب في الأردن، بالإضافة إلى جهات منفردة محرّضة بإيديولوجيات إسلامية متطرفة.

٢٣. كما تم النقاش في تقرير التقييم المتبادل يتنوع التهديد العام لتمويل الإرهاب في الأردن، ولكن التهديد الذي تتعرض له المنظمات غير الهادفة للربح لتمويل الإرهاب بالتحديد يعد منخفض بشكل عام.

٢٤. تتفق معظم هيئات إنفاذ القانون على أن المنظمات غير الهادفة للربح تواجه تهديداً منخفض لتمويل الإرهاب، وقد استطاعت هيئتين اثنتين فقط تقديم قضية فعلية تتعلق بتمويل الإرهاب بمنظمة هادفة للربح.

٢٥. تشير مراجعة المعلومات حول تهديد تمويل الإرهاب في الأردن والبيانات الكمية والنوعية إلى أن المنظمات غير الهادفة للربح في الأردن تواجه تهديدات تمويل الإرهاب التالية:

---

[49] تقارير المعاملات المشبوهة / تقارير الأنشطة المشبوهة: التقارير التي ترد للوحدة من المصارف والمؤسسات المالية والكيانات غير المالية الأخرى (المعروفة مجتمعة باسم "الكيانات المبلغة" أو "الكيانات الملزمة")، وتتعلق بعض هذه التقارير بالإجراءات المالية التي تقوم بها المنظمات غير الهادفة للربح.

[٥٠] ذكر بنك واحد ذلك على أنه تهديد منخفض إلى متوسط التهديد.

[٥١] تم ذكر هذا على أنه تهديد منخفض المخاطر من قبل وزارة البيئة، ومن قبل بنكين (تم تقييمه على أنه منخفض التهديد من قبل أحدهما ومرتفع التهديد من قبل الآخر).

[٥٢] تم ذكر هذا على أنه تهديد منخفض الخطورة من قبل مديرية الأمن العام ودائرة المخابرات العامة والبنك المركزي الأردني. لم تذكر أي من المؤسسات المالية التي شملها الاستطلاع أن هذا يمثل تهديدًا.

[٥٣] تم ذكر هذا على أنه تهديد منخفض الخطورة من قبل مديرية الأمن العام ودائرة المخابرات العامة، ولم تذكر أي من المؤسسات المالية التي شملها الاستطلاع أن هذا يمثل تهديدًا.

[٥٤] تم ذكر ذلك على أنه تهديد منخفض الخطورة من قبل البنك المركزي الأردني، كما ذكرته ثلاثة مصارف (واحد كمنخفض التهديد واثنان كمتوسط التهديد).

[٥٥] ورد هذا على أنه تهديد منخفض المخاطر من قبل البنك المركزي الأردني وبنكين (كمستوى متوسط التهديد ومرتفع التهديد)، كما تم ذكر هذا التهديد من قبل وحدة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتي ذكرت ان هذا التهديد يتم من خلال استغلال المنظمات غير الهادفة للربح لجمع تبرعات لمصلحة مجموعة أو منظمة إرهابية معينة، أو بهدف القيام بأعمال ارهابية فردية باسم أحد التنظيمات الموجودة.

طبيعة تهديد تمويل الإرهاب للمنظمات غير الهادفة للربح في الأردن

المخاطر التي تمثل تهديد رئيسي لتمويل الإرهاب في المنظمات غير الهادفة للربح في الأردن هي:

١. التهديدات الإرهابية الجيوسياسية في الأردن.
٢. الأفراد المحرضين من أيديولوجيات متطرفة

الطرق المحتملة لإساءة استخدام الإرهابيين للمنظمات غير الهادفة للربح هي:

أ. تجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب، خاصة بالنزاعات المشتعلة في المنطقة
ب. يمتلك الشخص الذي لديه ارتباطات بالإرهاب منظمة غير هادفة للربح أو يتحكم فيها أو يديرها [١].
ت. يتم توظيف الشخص الذي له صلة بالإرهاب من قبل منظمة غير هادفة للربح
ث. إنشاء منظمات وهمية غير ربحية لدعم أو كواجهة لقضايا الجماعات الإرهابية.
ج. المنظمات غير الهادفة للربح التي تقوم بتحويل الأموال إلى الخارج لدعم الجماعات الإرهابية من خلال الدعم النقدي أو اللوجستي.

الباب السادس: تحديد المنظمات غير الهادفة للربح التي يُحتمل أن تكون "أكثر عرضة لخطر" تمويل الإرهاب

١. يركز هذا الجزء من تقييم المخاطر على العوامل أو السمات المشتركة لخطر تمويل الإرهاب في المنظمات غير الهادفة للربح في الأردن، وذلك بحسب الفقرة ٨.١.أ في منهجية مجموعة العمل المالي والتي تنص على أنه يجب على الدول "*استخدام كل مصادر المعلومات ذات الصلة بغرض تحديد خصائص وأنواع المنظمات غير الهادفة للربح التي يرجح أن تكون معرضة، بحكم أنشطتها أو خصائصها، لخطر الاستغلال بهدف تمويل الإرهاب*".

٢. يجمع هذا التقييم بين بيانات كمية (الدليل على أن الخطر واضح) وبيانات نوعية (آراء الخبراء حول ماهية الخطر المحتمل).

١.٦ تقييم خطر تمويل الإرهاب

نتائج التقييم الكمي

٣. شاركت دائرة المخابرات العامة حادثة واحدة من خلال مراقبة إجراءات الأمن القومي والاستخبارات، حيث تمثلت الحادثة بقيام أحد أعضاء المنظمات الخيرية بإرسال أموال إلى جماعة إرهابية في دولة مجاورة للمساعدة في تجنيد مقاتلين إرهابيين أجانب، حيث كانت المنظمة المعنية منظمة غير هادفة للربح تقدم المساعدات الإنسانية للفقراء والعائلات المحتاجة وتتلقى تمويلاً من جهات مانحة خاصة من بلدان عدة. كما شاركت وحدة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب حادثة أخرى تمثلت بجمعية تم استغلالها للترويج لأفكار تنظيم داعش من خلال قيام أحد المتهمين بالقضية بتدريس الطلاب في الجمعية عن تنظيم داعش وشرعيته، كما أنه تم الحكم بقضية أخرى على عضو هيئة مديرين لنفس الجمعية بتهمة الالتحاق بتنظيم إرهابي، وبالرغم من عدم وجود حكم بتمويل الإرهاب لهذه الجمعية إلا أنه من الممكن أن يكون قد تم استغلال الأموال الواردة لهذه الجمعية لغايات تمويل الترويج والالتحاق بالجماعات الإرهابية.

نتائج التقييم النوعي - الحكومة والمؤسسات المالية

٤. تم استطلاع آراء الهيئات الرقابية وإنفاذ القانون والمؤسسات المالية عن حجم وطبيعة مخاطر تمويل الإرهاب للمنظمات غير الهادفة للربح في الأردن. وفقًا لإجاباتهم؛ تواجه المنظمات غير الهادفة للربح احتمالية مخاطر تمويل الإرهاب التالية:

١. **نقص إمكانيات موظفي المنظمات غير الهادفة للربح وفهمهم وتدريبهم على قضايا تمويل الإرهاب.**	▪ ٢ مرتفع المخاطر: البنك المركزي الأردني والبنك الأردني الكويتي ▪ ١ متوسط المخاطر: وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ▪ ١ متوسط – منخفض المخاطر: سيتي بنك
٢. **ضعف الحاكمية والرقابة الداخلية**	▪ ١ متوسط المخاطر: وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ▪ ٣ منخفض المخاطر: وزارة التنمية الاجتماعية وسجل الجمعيات، بالإضافة إلى سيتي بنك
٣. **عدم امتلاك المنظمات غير الهادفة للربح سياسات وإجراءات داخلية لمكافحة تمويل الإرهاب**	▪ ٦ متوسط المخاطر: البنك المركزي الأردني، بنك الاستثمار العربي الأردني، سيتي بنك، وزارة التنمية الاجتماعية وسجل الجمعيات، ومديرية القضاء العسكري

٤. **المنظمات غير الهادفة للربح التي تعتمد بشكل كبير على المتطوعين الذين يفتقرون إلى الخبرة الكافية والمعرفة العميقة بالضوابط والأسس وإجراءات الحوكمة**	▪ ١ متوسط المخاطر: البنك المركزي الأردني ▪ ٢ منخفض المخاطر: وزارة التنمية الاجتماعية وسجل الجمعيات
٥. **المنظمات/الأفراد غير المنظمين بإطار مسجل**	▪ ١ مرتفع المخاطر: سيتي بنك ▪ ٢ متوسط المخاطر: البنك المركزي الأردني، وزارة السياحة والآثار ▪ ٢ منخفض المخاطر: مديرية الأمن العام ودائرة المخابرات العامة
٦. **عدم كفاءة عملية التحقق من المستفيدين من المنظمات غير الهادفة للربح والتحقق من المستفيدين الحقيقيين (المسؤولين وأصحاب المناصب العليا).**	▪ 1 متوسط المخاطر: البنك المركزي الأردني ▪ ٣ منخفض المخاطر: بنك القاهرة عمان، وزارة السياحة والآثار وبنك الاستثمار العربي الأردني
٧. **المانحين المجهولين الجدد الذين يدعمون المنظمات غير الهادفة للربح المحلية.**	▪ 2 مرتفع المخاطر: البنك المركزي الأردني والبنك الأردني الكويتي ▪ 3 منخفض المخاطر: وزارة التنمية الاجتماعية، وسجل الجمعيات، وسيتي بنك.
٨. **استخدام المعاملات والقنوات المالية غير الرسمية.**	▪ 3 متوسط المخاطر: البنك المركزي الأردني وبنك القاهرة عمان وبنك صفوة الإسلامي
٩. **المنظمات غير الهادفة للربح التي تقدم مساعدات نقدية للمستفيدين منها**	▪ ٢ متوسط المخاطر: مديرية الأمن العام ودائرة المخابرات العامة
١٠. **إعتماد المنظمات غير الهادفة للربح بشكل كبير على التمويل النقدي والصرف وافتقارها إلى توثيق المعاملات المالية**	▪ ٤ منخفض المخاطر: مديرية الأمن العام ودائرة المخابرات العامة والبنك المركزي الأردني وبنك الاستثمار العربي الأردني
١١. **جمع الأموال دون استخدام الإيصالات النقدية/ استخدام النقد في معاملاتهم المالية**	▪ ٢ متوسط المخاطر: مديرية الأمن العام ودائرة المخابرات العامة
١٢. **إعتماد المنظمات غير الهادفة للربح على التمويل الأجنبي بسبب محدودية الموارد**	▪ ١ مرتفع المخاطر: البنك الأردني الكويتي ▪ ٢ متوسط المخاطر: بنك القاهرة عمان، بنك الاستثمار العربي الأردني ▪ ٦ منخفض المخاطر: وزارة التنمية الاجتماعية وسجل الجمعيات ومديرية الأمن العام ودائرة المخابرات العامة والبنك المركزي الأردني ومديرية القضاء العسكري.
١٣. **المنظمات غير الهادفة للربح الإنسانية التي تخدم أهداف اجتماعية ودينية وحقوق الإنسان**	▪ ٢ متوسط المخاطر: بنك القاهرة عمان، وبنك صفوة الإسلامي

	▪ ٦ منخفض المخاطر: وزارة التنمية الاجتماعية وسجل الجمعيات والبنك المركزي الأردني ومديرية الأمن العام ودائرة المخابرات وسيتي بنك.
١٤. المنظمات غير الهادفة للربح التي تضمن مناطق عملها المناطق التي يوجد فيها تهديد إرهابي أو حيث يعمل الإرهابيون.	▪ ١ متوسط المخاطر: بنك صفوة الإسلامي ▪ ١ منخفض- متوسط المخاطر: سيتي بنك ▪ ٣ منخفض المخاطر: مديرية الأمن العام ودائرة المخابرات العامة والبنك المركزي الأردني
١٥. المنظمات غير الهادفة للربح التي تعمل بين المجموعات السكانية المعروفة بأنها داعمة أو متعاطفة مع الجماعات الإرهابية	▪ ١ مرتفع المخاطر: البنك الكويتي الأردني ▪ ٢ منخفض المخاطر: البنك المركزي الأردني ومديرية القضاء العسكري
١٦. تلقي التبرعات من أشخاص في دول متورطة بالإرهاب ولا تمتلك أنظمة محددة وتعاني من قصور في مكافحة الإرهاب	▪ 2 متوسط المخاطر: البنك المركزي الأردني وبنك القاهرة عمان ▪ ٤ منخفض المخاطر: بنك الاستثمار العربي الأردني، وزارة البيئة ومديرية القضاء العسكري، وسيتي بنك

نتائج التقييم النوعي – المنظمات غير الهادفة للربح

٥. قيم الاستبيان إدراك المنظمات غير الهادفة للربح لخطر تمويل الإرهاب الذي يواجه قطاع المنظمات غير الهادفة للربح. وأشارت النتائج إلى أن المنظمات ترى مخاطر تمويل الإرهاب في القطاع أمراً هاماً، حيث كانت أبرز النتائج:

٦. أفاد ما يقارب ٢٠٪ من المنظمات غير الهادفة للربح، أن مخاطر تمويل الإرهاب على قطاع المنظمات غير الهادفة للربح "مرتفعة" أو "مرتفعة جدًا"، أما عندما يتعلق الأمر بمنظماتهم غير الربحية فأفاد ٩٪ منهم فقط على أن المخاطر " مرتفعة أو" مرتفعة جدًا"، ومن ناحية أخرى أفاد ٤٢٪ منهم أنه لا يوجد أي مخاطر في قطاع المنظمات غير الربحية الواسع، بينما أفاد ٦٨٪ بعدم وجود أي مخاطر في منظماتهم غير الربحية، كما هو موضح في الشكلين ١٦ و١٧.

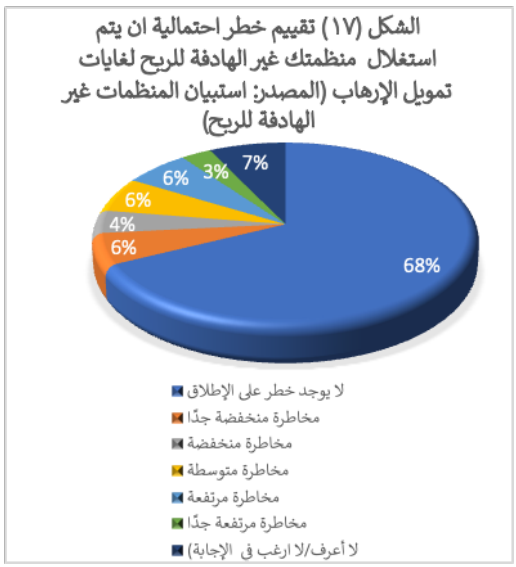

٧. اختلف تصور المنظمات غير الهادفة للربح لمخاطر تمويل الإرهاب على المنظمات غير الهادفة للربح حسب أنواعها. وكان رأي مؤسسات إعادة الإعمار وفروع الجمعيات الأجنبية أن المخاطر هي مرتفعة جدًا، كما هو موضح في الشكل ١٨.

الشكل 18: تصورات المنظمات غير الهادفة للربح لمخاطر تمويل الإرهاب (المصدر: استبيان المنظمات غير الهادفة للربح)

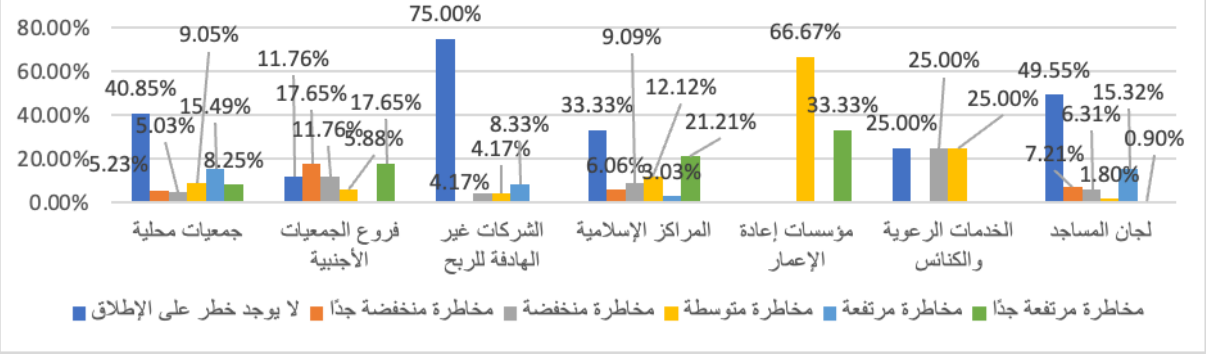

٨. قيّم الاستبيان إدراك المنظمات غير الهادفة للربح حسب أنواعها لمخاطر تمويل الإرهاب داخل منظماتهم، بالمقارنة مع القطاع ككل. حيث تبين أن معظم المنظمات غير الهادفة للربح لا ترى أن منظماتها عرضة بشكل خاص لمخاطر تمويل الإرهاب، كما هو موضح في الشكل ١٩.[٥٦]

الشكل 19: تصورات المنظمات غير الهادفة للربح لمخاطر تمويل الإرهاب في منظماتهم (المصدر: استبيان المنظمات غير الهادفة للربح)

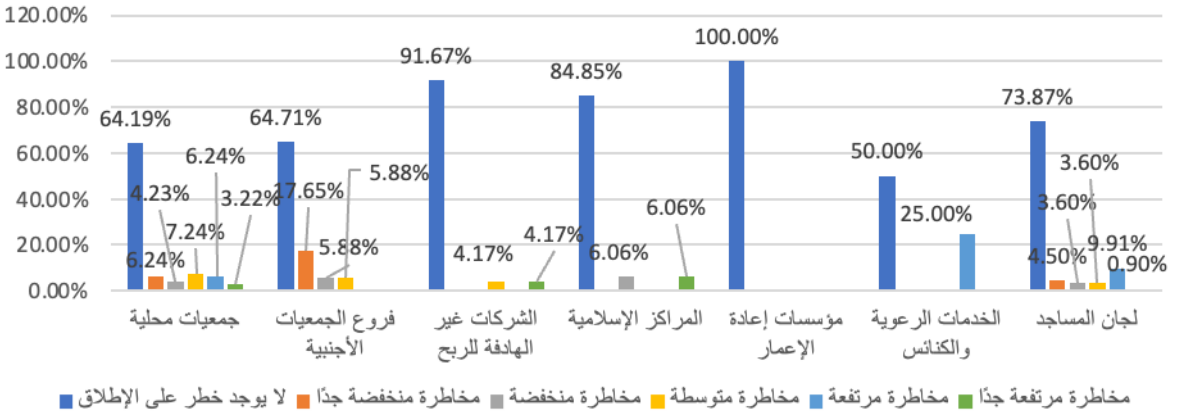

نتائج البيانات النوعية- أدلة ثانوية

طبيعة مخاطر لتمويل الإرهاب على قطاع المنظمات غير الهادفة للربح

٩. في حين أنه لا يوجد أدلة أولية أو يوجد أدلة أولية قليلة لتحليلها، يمكن للتقييم الذي يبحث في تحديد أي من المنظمات غير الهادفة للربح يمكن أن تكون معرضة للخطر ان يستخدم تحليل ثانوي ولحالات مشابهة، ويكون هذا تحليلاً للحالات التي تحتوي على إحدى الميزات المذكورة أعلاه لتحديد أي عوامل مشتركة ذات صلة.

١٠. حالات مشابهة (١): تمويل الإرهاب في المنظمات غير الهادفة للربح خارج الأردن. يمكن تحليل حالات لتمويل الإرهاب في منظمات غير هادفة للربح خارج الأردن باستخدام المصادر الثانوية المذكورة في قسم السياق

[٥٦] يرجى ملاحظة أن عينة المنظمات غير الهادفة للربح التي أُخذت من الفئات المعرضة لمخاطر مرتفعة تعد قليلة: الجمعيات الأجنبية (١٧)، الشركات غير الربحية (٢٤)، المراكز الإسلامية (٣٣)، مؤسسات إعادة الإعمار (٣)، الخدمات الرعوية (٤). راجع القسم أ لمزيد من التفاصيل حول أحجام العينات وكيفية اختيار كل من المنظمات غير الربحية.

والمنهجية أعلاه، حيث كشف تحليل هذه المصادر عن أربعة عوامل مخاطر مشتركة لتمويل الإرهاب في المنظمات غير الهادفة للربح على مستوى العالم:

أ. القرب من الجماعات الإرهابية أو المجتمعات المتعاطفة مع قضايا التطرف.
ب. انخفاض معايير الحوكمة في المنظمات غير الهادفة للربح.
ت. تقديم الخدمات من قبل المنظمات غير الهادفة للربح.[57]
ث. المنظمات غير الهادفة للربح غير المنظمة.

١١. حالات مشابهة (٢): جرائم مالية لا تشمل تمويل الإرهاب في المنظمات غير الهادفة للربح في الأردن. بحثت المقابلات مع السلطات الإشرافية/الرقابية ومراجعة تقييم المخاطر الوطني وتقرير التقييم المتبادل عن معلومات حول الجرائم المالية الخطيرة المرتبطة بمنظمات غير الهادفة للربح. كما كشفت المقابلات مع السلطات الإشرافية/الرقابية عن وجود ممارسات داخل قطاع المنظمات غير الهادفة للربح مثل ممارسات الاحتيال والفساد، بينما من النادر أن تحدث جرائم مثل غسل الأموال.

٢.٦ تحديد ميزات وأنواع المنظمات غير الهادفة للربح التي من المحتمل أن تكون "معرضة لخطر" تمويل الإرهاب

١٢. بيّن التقييم أن هناك حالتين فقط في الأردن معروفتين عن ربط المنظمات غير الهادفة للربح مع تمويل الإرهاب، حيث تم تحديد العوامل التالية فيهما:

- جمعيات خيرية/منظمات المعونة الإنسانية
- التمويل الأجنبي الصادر
- التمويل الأجنبي الوارد

١٣. توافقت الدراسات السابقة والبيانات الكمية والنوعية مع عوامل الخطر هذه، وتم أيضاً تحديد عوامل الخطر المحتملة التالية:

- نقص قدرات المنظمات غير الهادفة للربح وحوكمتها الداخلية
- المعاملات غير الرسمية وغير الموثقة / أو النقدية
- عدم كفاية إجراءات العناية الواجبة للجهات المانحة أو المستفيدين أو المستفيدين الحقيقيين.
- العمل في مناطق مرتفعة الخطورة / العمل مع السكان المتعاطفين مع المنظمات الإرهابية.
- المنظمات غير الهادفة للربح غير المنظمة.

٣.٦ التقييم النهائي للخطر الكامن في المنظمات غير الهادفة للربح في الأردن

١٤. ونتيجة لما تم نقاشه أعلاه، تم تحديد المخاطر التالية:

الخطر ١: الجمعيات الخيرية/منظمات المعونة الإنسانية، وتشتمل على تقديم الخدمات مثل الإسكان أو تخفيف حدة الفقر أو التعليم أو الرعاية الصحية.

- تمت الإشارة إلى هذا العامل في دراسة الحالة.
- تم تحديده هذا الخطر على أنه عامل منخفض المخاطر من قبل ست هيئات حكومية (بما في ذلك وزارة التنمية الاجتماعية، وسجل الجمعيات، ومديرية الأمن العام ودائرة المخابرات العامة والبنك المركزي الأردني) ومؤسسة مالية واحدة (سيتي بنك)، ومتوسط المخاطر من قبل مؤسستين ماليتين (بنك القاهرة عمان، وبنك صفوة الإسلامي).
- تمت الإشارة أيضاً إلى هذا العامل خطر عالمي مهم في تقرير التطبيقات لمجموعة العمل المالي.
- إن معدل انتشار هذا العامل هو متوسط، حيث كشفت نتائج استبيان المنظمات غير الهادفة للربح أن معظم المنظمات غير الهادفة للربح تقدم مساعدات إنسانية استجابة للكوارث الطبيعية (٥٢٪)، كما أنّ معظمها يقدم "الخدمات" مثل الإسكان، أو تخفيف حدة الفقر، أو التعليم أو الرعاية الصحية (٥٩٪).

[57] أشار تقرير التصنيفات إلى أن جميع الحالات التي تمت ملاحظتها من تمويل الإرهاب من خلال قطاع المنظمات غير الهادفة للربح تضمنت منظمات غير الهادفة للربح تقدم "خدمة"، بدلاً من المنظمات غير الهادفة للربح "التعبيرية". ومع ذلك، فإنه لا يستنتج أن "تقديم الخدمة" هو مؤشر للمخاطر، بالنظر إلى أنها تشكل أكثر من نصف جميع المنظمات غير الهادفة للربح. عدا عن ذلك، فإن الاستنتاج الذي تدعمه هو أن "المنظمات غير الهادفة للربح التعبيرية" (والتي تشمل الرياضة والفنون والثقافة وكسب التأييد) يجب اعتبارها منخفضة المخاطر دائما.

الخطر ٢: التمويل الأجنبي الصادر:

- تم تحديد هذا العامل في دراسة الحالة.
- ولكن لم تتطرق له الهيئات الحكومية أو المؤسسات المالية كخطورة محتملة.
- يشير تقرير التطبيقات إلى أن المنظمات غير الهادفة للربح "الدولية" تعتبر أكثر خطورة إلى حد ما، كما يعد هذا العامل خطر شائع لوحظ في تقييمات مخاطر الدول الأخرى.
- إن معدل انتشار هذا العامل منخفض، حيث أفاد اثنان فقط من المستجيبين للاستطلاع بإرسالهم أموالاً إلى الخارج.

الخطر ٣: التمويل الأجنبي الوارد:

- تم تحديد عامل الخطر هذا في دراسة الحالة.
- كما صنفته مؤسسة مالية (بنك الاستثمار العربي الأردني)و ست هيئات حكومية (وزارة التنمية الاجتماعية، وسجل الجمعيات، ومديرية الأمن العام ودائرة المخابرات العامة والبنك المركزي الأردني ومديرية القضاء العسكري) على أنه منخفض المخاطر، ومؤسسة مالية واحدة (بنك القاهرة عمان،) على أنه متوسط المخاطر، ومؤسسة مالية واحدة (البنك الأردني الكويتي) على أنه مرتفع المخاطر.
- ويشير تقرير التطبيقات إلى أن المنظمات غير الهادفة للربح "الدولية" تعتبر أكثر خطورة إلى حد ما.
- يعد معدل انتشار هذا العامل منخفض، حيث تتلقى فقط ٢٤ من المنظمات غير الهادفة للربح تمويلاً أجنبياً بحسب نتيجة استبيان المنظمات غير الربحية.

الخطر ٤: قدرات المنظمات غير الهادفة للربح وحوكمتها الداخلية، بما في ذلك قلة الموظفين المؤهلين وسوء الإدارة والافتقار إلى الضوابط الداخلية وقلة معرفة الموظفين بقضايا تمويل الإرهاب وتعتمد هذه المنظمات بشكل كبير على المتطوعين الذين يفتقرون إلى الخبرة الكافية والمعرفة العميقة بالضوابط والأسس والإجراءات الحاكمة.

- أشارت هيئة حكومية (البنك المركزي الأردني) ومؤسسة مالية (البنك الأردني الكويتي) إلى هذا الخطر على أنه مرتفع المخاطر، كما أشارت وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب اليه على أنه متوسط المخاطر، فيما اشارت وزارة التنمية الاجتماعية وسجل الجمعيات وبنك سيتي على أنه ذو مخاطر منخفضة.
- أما بالنسبة لمعايير الحوكمة الرديئة في المنظمات غير الهادفة للربح فقد ذكرت كعامل خطر كبير في تقرير التطبيقات الدولي.
- يعد معدل انتشار هذا العامل مرتفع، حيث كشفت نتائج استبيان المنظمات غير الهادفة للربح أن ٥٥٪ من المنظمات غير الهادفة للربح لا تطبق ممارسات أو إجراءات الحوكمة الفضلى، وأن ٣٤٪ منهم لا يطبقون أفضل الممارسات أو إجراءات الإدارة المالية، وأن ٦٥٪ لا يطبقون أفضل الممارسات والإجراءات لإدارة المشاريع، كما ذكر ٣٣ فقط من أصل ٦٨٩ شملهم الاستبيان أن لديهم مدونات سلوك طوعية للحوكمة.

الخطر ٥: المعاملات غير الرسمية وغير الموثقة/ أو النقدية

a. تم تصنيفه على أنه متوسط المخاطر من قبل هيئة حكومية (البنك المركزي الأردني) واثنين من المؤسسات المالية (بنك القاهرة عمان، وبنك صفوة الإسلامي).
b. بينما لم يتم ذكر هذا الخطر في تقرير التطبيقات، ولكنه عامل مشترك في العديد من تقارير تقييم المخاطر الدول أخرى.

c. يعد معدل انتشار هذا العامل متوسط، حيث تتلقى ٣٧٪ من المنظمات غير الهادفة للربح تبرعات نقدية (٦٨٩/٢٥٤ منظمة غير هادفة للربح). كما أنه في الغالبية العظمى من الحالات تكون هوية المتبرع معلومة، حيث أبلغ ١٦ فقط من هذه المنظمات عن تلقي أموال نقدية من مصادر غير معروفة.

الخطر ٦: تطبيق العناية الواجبة (من الجهات المانحة أو المستفيدين أو المستفيدين الحقيقيين).

- تم تصنيف الجهات المانحة المجهولة على أنها مرتفعة المخاطر من قبل البنك المركزي الأردني ومؤسسة مالية واحدة (البنك الأردني الكويتي)، بينما صنفتها الجهات الإشرافية (وزارة التنمية الاجتماعية وسجل الجمعيات وزارة السياحة والآثار) وثلاث مؤسسات مالية (سيتي بنك، وبنك القاهرة عمان وبنك الاستثمار العربي الأردني) على أنها منخفضة المخاطر.

- يعد معدل انتشار هذا العامل مرتفع، حيث ظهر استبيان المنظمات غير الهادفة للربح أن ٦٥٪ من المنظمات غير الهادفة للربح لا تقوم بالعناية الواجبة للشركاء (بما في ذلك المتعاقد معهم والممنوحين) و٦٩٪ منهم لا يقومون بالعناية الواجبة للجهات المانحة، و٥٩٪ لا يقومون بالعناية الواجبة للمستفيدين.

الخطر ٧: العمل في مناطق شديدة الخطورة / العمل مع السكان المتعاطفين مع منظمات إرهابية.

- تم تصنيف هذا الخطر من قبل مؤسسة مالية (البنك الأردني الكويتي) على أنه مرتفع المخاطر، ومن قبل مؤسسة مالية (بنك الصفوة) بأنه متوسط المخاطر، ومن مؤسسة مالية (ستي بنك) كمنخفض-متوسط المخاطر، ومن قبل أربعة جهات حكومية (مديرية الأمن العام ودائرة المخابرات العامة مديرية القضاء العسكري والبنك المركزي الأردني) بأنه منخفض المخاطر.

- يعتبر هذا الخطر من أهم المخاطر في تقرير التطبيقات الدولية المماثلة الذي يركز على اللاجئين والمنظمات غير الهادفة للربح العاملة في المناطق التي يسيطر عليها الإرهابيين في الخارج.

- يعد معدل انتشار هذا العامل منخفض، حيث لا توجد بيانات مباشرة عن مدى انتشار هذا العامل، لكن الذي أدى للتوصل إلى هذه البيانات هما أن عامل تقديم المساعدة الإنسانية (يعد متوسط) وتقديم المساعدة في الخارج (تعد منخفضة جداً).

الخطر ٨: المنظمات غير الهادفة للربح غير المنظمة.

- صُنف هذا العامل كمتوسط المخاطر من قبل البنك المركزي الأردني وجهة أخرى بوزارة السياحة والآثار، ومنخفض المخاطر من قبل الأجهزة الأمنية (مديرية الأمن العام ودائرة المخابرات العامة)، كما ذكره أحد البنوك (سيتي بنك) على أنه مرتفع المخاطر.

- وعُرف على أنه ذو مخاطر مرتفعة في تقرير التطبيقات الدولية المماثلة كانعكاس لمخاوف بشأن الثغرات في التنظيم في المناطق منخفضة القدرات.

- يعد معدل انتشار هذا العامل منخفض، حيث يعد التسجيل هو مطلب قانوني لجميع المنظمات غير الهادفة للربح، وبالتالي فإن عدد المنظمات غير المنظمة غير معروف، ومع ذلك، ربما من المهم ملاحظة عدم طرح هذه الأمر كإشكالية من قبل الجهات الإشرافية على المنظمات غير الهادفة للربح، مما يعني أن أولئك الذين لديهم مسؤولية مباشرة عن الاشراف ليسوا قلقين بمستوى المنظمات غير المنظمة.

١٥. تماشياً مع *"تحديد خصائص وأنواع المنظمات غير الهادفة للربح يرجح أن تكون معرضة، بحكم أنشطتها أو خصائصها، لخطر الاستغلال بهدف تمويل الإرهاب* (التوصية ١.٨ (١) لمجموعة العمل المالي)": واستناداً إلى المعلومات التي تم جمعها، فقد تم تصنيف الأنشطة والخصائص التالية للمنظمات غير الهادفة للربح كخصائص وأنشطة تزيد من احتمالية خطر الاستغلال في تمويل الإرهاب.

الجدول ٤: تحليل لعوامل الخطر حسب مستوى الخطر ومدى التكرار (المصدر: فريق التقييم المحلي).

عامل الخطر	مستوى المخاطر	معدل الانتشار	منظمات غير هادفة للربح عرضة للخطر وفقاً لمجموعة العمل المالي[٥٨]
١. منظمة خيرية / منظمة عون إنساني	متوسط - مرتفع	متوسط	نعم
٢. التمويل الأجنبي الصادر	متوسط - مرتفع	منخفض	نعم
٣. التمويل الأجنبي الوارد	متوسط - مرتفع	منخفض	نعم
٤. قدرات المنظمات غير الهادفة للربح وحوكمتها الداخلية.	متوسط - مرتفع	مرتفع	نعم
٥. المعاملات غير الرسمية وغير الموثقة/ أو النقدية	متوسط	متوسط	لا
٦. تطبيق العناية الواجبة	متوسط	مرتفع	لا
٧. مناطق شديدة الخطورة / السكان المتعاطفين	منخفض-متوسط	منخفض	نعم
٨. المنظمات غير الهادفة للربح غير المنظمة	منخفض	منخفض	نعم

١٦. بتوزيع عوامل الخطر وفقًا لمستوى المخاطر وتكرار حدوثها على مصفوفة المخاطر ادناه، تم تصنيف المخاطر إلى مجموعتين رئيسيتين:

- مجموعة عوامل الخطر التي وجدت على الخط أو فوقه تزيد من التعرض مخاطر تمويل الإرهاب، حيث تم تحديد ستة عوامل هي الأكثر ارتباطا بزيادة التعرض لمخاطر تمويل الإرهاب بناءً على الحالة الفردية والتقارير المقدمة من الخبراء المحليين، والتي تم تقييمها في سياق الدراسات الإقليمية والدولية حول طبيعة مخاطر تمويل الإرهاب على المنظمات غير الهادفة للربح بشكل عام.
- بينما لا تشكل العوامل التي تحت الخط أي مخاطر.

الشكل ٢٠: مصفوفة مخاطر قطاع المنظمات غير الهادفة للربح

[٥٨] ليتم ذكرها في تقرير التطبيقات.

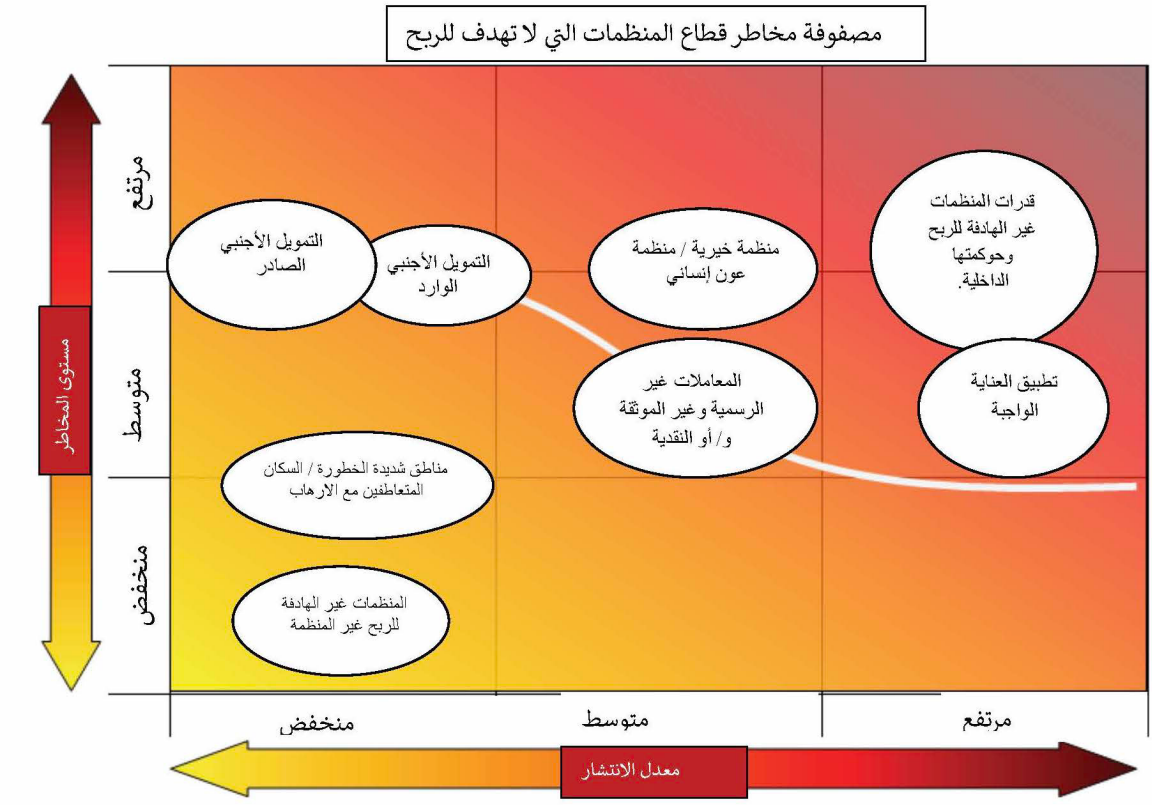

١٧. بعد إتمام المراجعة الوافية، لم نجد الكثير من الأدلة التي قد تشير إلى أن تمويل الإرهاب يمثل مشكلة كبيرة لغالبية المنظمات غير الهادفة للربح في الأردن، كما أن هنالك حالتان معروفتان فقط تربطان المنظمات غير الهادفة للربح بحادثة تمويل إرهابي محتملة، الا أن الأردن لا زال يواجه عدد من التهديدات الإرهابية الهامة التي من المحتمل أن تؤثر على المنظمات غير الهادفة للربح كغيرها من أجزاء المجتمع.

١٨. وفي هذا السياق، تم تقييم المخاطر الكامنة لاستغلال المنظمات غير الهادفة للربح في الأردن بهدف تمويل الإرهاب في بشكل عام كالتالي

المخاطر الكامنة لاستغلال تمويل الإرهاب في المنظمات غير الهادفة للربح في الأردن

منخفض-متوسط